

ما حذف من الحروف في العربية لكثرة الاستعمال

أ.م.د. عبد الستار مهدي علي
كلية التربية الاساسية-جامعة بابل

المقدمة

دراسة ظاهرة من ظواهر اللغة العربية تعني الوقوف على وجه من وجوه اعجاز هذه اللغة الكريمة، التي شرفها الله تعالى، فأُنزل بها كتابه الكريم، ويعدّ (الايجاز) ابرز سمات هذه اللغة، فالعرب الى الايجاز أميل، وعن الاكثار أبعد، وقد اخترت إحدى طرائق الوصول الى هذا الايجاز موضوعاً لهذا البحث، وهو (حذف الحروف لكثرة الاستعمال)، وعلة (كثرة الاستعمال) واحدة من أبرز الوسائل التي اعتمدها العربي وصولاً الى الكلام الموجز الخفيف على اللسان، وكانت هذه العلة حاضرة في تفسير كثير من ظواهر اللغة، وأساليب الكلام، ولا يستطيع بحث في مثل هذه الصفات أن يحيط بجزيئات مثل هذا الموضوع كلها، فما حذف، كما يرى سيبويه، لكثرة استعمالهم كثير، وهو أكثر من أن يحصى (الكتاب: ١٢٩/٢، ٣٨٩/٣)، وما يحذف، عند ابن جني، أكثر من أن يُذكر (سر صناعة الاعراب: ١٨٥/٢)، ولهذا فقد اقتصر هذا البحث على ما يحذف من الحروف من بين أقسام الكلام، ولأنها أوسع الأقسام حذفاً، وعلى نماذج مختارة من حذف (حروف المباني)، و (حروف المعاني)، موزعة على مجموعة من المفردات، وأساليب الكلام.

اقتضت طبيعة البحث أن يقوم على مقدمة، وتمهيد: يتناول علة (كثرة الاستعمال) في التراث اللغوي العربي. وأثرها في صور التغيير في المبنى والمعنى من الكلام العربي، ومبحثين الأول: الحذف في (حروف المباني)، والثاني: الحذف في (حروف المعاني).

اعتمد الباحث على أمهات كتب النحو و اللغة، في مقدمتها: كتاب سيبويه، والمقتضب، وكتب ابن جني، والرضي، وغيرها، ولم ينس الباحث الرجوع الى بعض كتب المحدثين، وصولاً الى الإحاطة بجوانب الموضوع، ومذاهب النحاة في المسائل المطروحة. وما يتمناه الباحث هو أن يساهم هذا الجهد المتواضع، في خدمة هذه اللغة الكريمة، وأن يكون قد قدّم لمحبي العربية ما يقربهم أكثر الى لغتهم، ويكشف لهم عن وجه عزيز من وجوه اعجاز هذه اللغة، والله الموفق.

الباحث

التمهيد

كثرة الاستعمال في التراث اللغوي العربي

المعروف أن العرب الى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، والاشارة عندهم أبلغ من العبارة، وكانوا يأتون بالحرف الواحد فيغني عن الكلام الكثير المتناهي في الطول، فجاءوا بحروف الاستفهام، والشرط، والعطف، ما يدل على إيتارهم قوة الايجاز،^(١) وكان الحذف أحد سبلهم لتحقيق هذه الغاية (لأن الكلام اذا طال كان الحذف اجمل)^(٢)، يقول ابن جني في العرب: (... إنهم الى الايجاز أميل، وبه أعنى، وفيه أرغب ألا ترى الى ما في القرآن، وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، وحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، فهذا ونحوه، مما يطول ابراده وشرحه، مما يزيل الشك عنهم في رغبتهم فيما خفّ وأوجز، عما طال وأمل...)^(٣) والايجاز، الذي يعرفه ابن الأثير بأنه (هو دلالة اللفظ على المعنى، من غير أن يزيد عليه)^(٤)، عندما يكون بالحذف يكون شبيهاً بالسحر، يكون فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، (والصمت عن الافادة أزيد للأفادة، وتجذك أنطق ما تكون اذا لم تنطق، واتم ما تكون مبيناً اذا لم تبين)^(٥) والحذف عند الرماني: (إسقاط كلمة بخلفٍ منها يقوم مقامها... والمحذوف الذي لا يجوز اظهاره هو الذي يكثر حتى يصير بمنزلة المذكور في فهم المعنى)^(٦) وعند الزركشي: (اسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل)^(٧)، ولما كان أهم اسباب الحذف تحقيق الايجاز الذي هو (جُلّ مقصود العرب، وعليه مبنى أكثر كلامهم)^(٨) فإنهم اشترطوا فيه ألا يؤدي الى اللبس في المعنى، أو الإخلال في المبنى، فيؤدي الى تشويبه، أو إهماله، لأن الأصل في المحذوفات جميعها، كما يرى ابن الأثير، أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، والأ فإنه لغوٌ من الحديث^(٩)، وفي ذلك يقول ابن جني: (قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، والأ كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته)^(١٠) وعلة (كثرة الاستعمال) واحدة من أبرز العلل التي اعتمدت في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، وكانت أحد الأصول الثابتة في وضع القواعد، وقد اعتمدت، كما يرى السيوطي، في كثير من أبواب النحو العربي^(١١)، وكان لها أثرٌ في تغيير الكثير من الصيغ والتراكيب،^(١٢) بقول سيبويه عن العرب: (وهم ممّا (بمعنى ربما) يغيرون الأكثر في كلامهم، ويجسرون عليه، اذ صار عندهم مخالفاً)^(١٣) وهو القائل ايضاً: (لأن الشيء اذا كثر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره ممّا هو مثله)^(١٤).

ويبدو أن النحويين قد أدركوا العلاقة بين ما يخفّ على الألسن وكثرة الاستعمال، وكأنها حقيقة فسيولوجية، يقول ابن يعيش (وإذا ثبت أنّه أكثر في الكلام، كان أكثر استعمالاً، وإذا كثر استعماله، خفّ على الألسنة لكثرة تداوله، ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقیلاً عليه لقلة استعماله)^(١٥)، وهذا يتفق وما يراه الدرس الصوتي الحديث من أنّ الكلمات الكثيرة التردد كل يوم، تتحمّل تأثيرات صوتية أكثر من كلمة نادرة.^(١٦) ومن احتفاء العرب بعله (كثرة الاستعمال) أنّهم كثيراً ما يغلبون ما شدّ من كلامهم لكثرة استعماله على القياس نفسه، إذ إنّ الاستعمال إذا كثر في باب من أبواب اللغة صحّ القياس عليه، يقول ابن جني: (وأعلم أنّك إذا أدّك القياس إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدغ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه)^(١٧)، وبعبارة أكثر صراحة يقول: (وإن شدّ الشيء في الاستعمال، وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله)^(١٨) ومن يتصفح كتب التراث النحوي واللغوي يجد أنّ علة (كثرة الاستعمال) كانت وراء كثير مما أصاب تراكيب وصيغاً من تغيير، كان كثرة دورانها في الكلام سبباً في إلحاق الحذف والزيادة، والتقديم والتأخير بها، وما يتبع ذلك من صور التغيير، فقد كانت علة (كثرة الاستعمال) وراء بناء (أين، وكيف، وليت) على الفتح إذ لو حُركت بالكسر على أصل النقاء الساكنين، لآنضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر من (أين، وكيف، وليت)، وهذه الألفاظ مما يكثر استعماله، فكان ذلك يؤدي إلى كثرة استعمال الثقيل، في حين ترك العرب استعمال (جير) مكسورة على أصل النقاء الساكنين، واحتملوا ثقل الكسرة والياء، وذلك لقلة استعمالها، إذ لا تستعمل إلا في نادر القسم. يقول ابن يعيش: (فإن قيل: فما بالهم فتحوا في (أين وكيف وليت، وكسروا (جير) وفيها من الثقل ما في (ليت) واخواته، قيل: على مقدار كثرة استعمال الحرف يختار تخفيفه، فلما كثر استعمال (أين وكيف وليت) مع العلة التي ذكرناها من اجتماع الكسرة والياء، آثروا الفتحة لذلك، ولما قلّ استعمال (جير) لم يحفلوا بالثقل، وآثروا فيه بالكسر الذي هو الأصل)^(١٩) ومثل ذلك يُقال في فتح نون (من) عند اجتماعها مع ألف التعريف في مثل (من الله، من الرجل) إذ استقلوا توالي كسرتين، فحركوا النون بالفتح طلباً للخفة، ولكثرة استعمال هذا الحرف مع لام التعريف^(٢٠) وعلّل اختيار الفتحة، وهي الحركة الخفيفة، لنصب المفعول به، والضمّة لرفع الفاعل، لكثرة دوران المفعول به في الكلام، وقلة الفاعل في ذلك، وإنما كان ذلك للفرق بينهما، ولا يكون العكس، (وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونُصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقَلَّ في كلامهم ما يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون)^(٢١) كما غلبت علة (كثرة الاستعمال) على القياس في كثير من مواضع الكلام، منها: تجويز النحاة دخول (كان واخواتها) على ما خبره ماض، وكان شرط ما تدخل عليه هذه الأفعال ألا يكون خبرها ماضياً، فلا يقال: (صار محمدٌ علِمَ) لأنّ هذه الأفعال تفيد الدوام على الفعل، أو اتصاله بزمان الأخبار، والماضي يفيد الانقطاع، فتعارض الاثنان، إذ (لا يحسن وقوع الفعل الماضي في خبر (كان) لأن أحد اللفظين يغني عن الآخر)^(٢٢) لكن كثرة ورود أخبارها ماضية، نظماً ونثراً، أوجبت قياسه، وعليه جمهور البصريين، ومنه في القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾ (يوسف من الآية ٢٦) وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ (المائدة ١١٦)^(٢٣) وقد كان للدكتور فاضل السامرائي رأي آخر في هذا الموضوع، إذ يرى أن في كون خبر هذه الأفعال فعلاً ماضياً دلالة لا تحصل في حال كون خبرها اسماً، فثمة فرق بين قولنا (كان محمدٌ كاتباً) وقولنا (كان محمدٌ كتب في هذا الأمر) فالأولى وصف دائم، والثانية لمن قام بالفعل مرة واحدة.^(٢٤) وكانت علة (كثرة الاستعمال) وراء ادغام لام التعريف بالحروف الشمسية (الثلاثة عشر) لقرب مخرج اللام من مخارج هذه الحروف، وهو طرف اللسان، ولكثرتها في الكلام، يقول سيبويه: (فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام، لم يجز إلا الادغام، كما لم يجز في (يرى) إذ كثر في الكلام، وكانت الهمزة تستقل (إلا الحذف)^(٢٥) وإذا كان هناك خيار بين الضمة والكسرة اختاروا الكسرة فيما يكثر استعماله، لأنها أخف عليهم، يقول سيبويه: (سألت الخليل عن قوله: فداء لك، فقال: بمنزلة أمس، لأنها كثرت في كلامهم، والجر كان أخفّ عليهم من الرفع، إذ أكثروا استعمالهم إياه)^(٢٦) ومن آثار كثرة الاستعمال أنّ العرب جعلوا الألف علامة رفع التنثية، بدلاً من الواو المستعملة في الجمع، وذلك لأن التنثية أكثر في الاستعمال من الجمع، فكل ما يجوز جمعه جمع سلامة يجوز تنثيته، وليس كل ما يجوز تنثيته يجوز أن يجمع جمع سلامة (فجعلت الألف فيما يكثر استعماله لخفتها، لأنهم يعتنون بتخفيف ما يكثر على ألسنتهم)^(٢٧) وإذا ما سئل: لماذا يكثر التصرف في الفعل الثلاثي بالزيادة، ويقال في الخماسي؟ فإن الجواب: إنما يكثر في الأول لكثرتة في الكلام، ويقال في الثاني لقلته، (وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرف فيها، ألا ترى أنّ كل مثال من أمثلة الثلاثي له أبنية كثيرة في التكثر للقلة، والكثرة، وليس للرباعي إلا مثال واحد، القليل والكثير منه سواء، وهو (فعال)، ولم يكن للخماسي مثال في التفسير لانحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف... ولذلك كثرت الزيادة في الثلاثي، وتوسطت في الرباعي، وقلّت في الخماسي...)^(٢٨)

واعتماداً على مبدأ (كثرة الاستعمال) عدّت الأفعال أثقل من الاسماء، لأن الاسم أكثر من الفعل، من حيث إنّ كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه، وقد يستغني الاسم عن الفعل، (وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام، كان أكثر

استعمالاً، وإذا كثر استعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله^(٢٩) وقد يكون لكثرة الاستعمال أثر في تغليب دلالة على دلالة أخرى في الألفاظ التي تحمل دلالتين، فيحصل الترادف بين الألفاظ، إذ من المعروف أن التطور الدلالي الذي يحدث للألفاظ في أطوار حياتها سبب رئيس في حدوث الترادف في الألفاظ، فإن كثيراً من ألفاظ اللغة قد ترادفت بسبب التطور، ولا سيما الألفاظ المتقاربة في المعنى، والألفاظ التي تدل على معانٍ كلية، أو عامة^(٣٠)، فلفظة (المهند) التي تحمل دلالتين، دلالة رئيسية، وهي السيف، ودلالة ثانوية، وهي صفته، من النسب إلى بلاد الهند، وبمرور الزمن أخذت الدلالة الثانوية تضعف، ولكثرة الاستعمال، لأن التركيز بالدرجة الأساسية يكون في الدلالة الرئيسية، غلبت الرئيسية الثانوية، فحصل الترادف بين الألفاظ^(٣١) وفي هذا المعنى يذهب الفراء إلى أن الأصل في معنى تركيب: (لا جرم) هو معنى: (لا بد) و (لا محالة)، فمعنى: لا جرم أنك قادم: لا بد أنك قادم، (فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياه حتى صارت بمنزلة (حقاً)، ألا ترى أن العرب تقول: لا جرم لاتيئك^(٣٢)) وعندما كثرت هذه الدلالة في (لا جرم) لكثرة استعماله في هذا المعنى، غلب على معناه الأصلي حتى صارت بمنزلة (حقاً) في أدائه لمعنى التأكيد والقسم، وهكذا يلعب (كثرة الاستعمال) دوراً آخر في تغيير معاني المفردات، فضلاً عن دوره في تغيير بنيتها. وقد امتد اعتماد مبدأ (كثرة الاستعمال) إلى الاملاء العربي، فقد دفع هذا المبدأ العرب إلى زيادة حرف على كلمة، فرقاً بينها وبين كلمة أخرى، يجمع بينهما الشكل، (كما فعلوا في كلمة (منة) إذ زادوا فيها (الألف) فقالوا (مئة) فرقاً بينها وبين (منه)، ولم يزدوا هذه الألف في كلمة (فئة) فرقاً بينها وبين (فيه)، وذلك لكثرة استعمال (منة)^(٣٣) كما علّل ابن قتيبة حذف اللام المشددة من (الذي، والتي، والذين) بكثرة الاستعمال، إذ يقول: (كل اسم كان أوله لاماً ثم أدخلت عليه لام التعريف كتبته بلامين، نحو قولك: (اللهم، واللحم، واللبن، واللحم، والآ: الذي، والتي، فانهم كتبوا ذلك بلام واحدة لكثرة ما يستعمل)^(٣٤)، وقد تقام (الألف واللام) مقام (الذي) لكثرة الاستعمال، طلباً للتخفيف، كما في (الآن) على رأي الكوفيين، ومنه قول الشاعر: ما أنت بالحكم الترضى حكومته^(٣٥)

وبالتعليل نفسه علّلوا حذف الألف من (بسم الله) طلباً للخفة بعد أن شاع استعمالها، وكثرت على الألسنة، يقول ابن قتيبة: (تكتب (بسم الله) إذا افتتحت بها كتاباً، أو ابتدأت كلاماً، بغير ألف؛ لأنها كثرت في هذه الحال على الألسنة في كل كتاب يكتب، وعند الفزع والجزع، وعند الخير يردد، والطعام يؤكل، فحذفت الألف استخفافاً^(٣٦)، ولكثرة الاستعمال يعزو ابن جني حذف الألف في (بسم الله) فيقول: (ألا ترى أنه لما كثر (بسم الله) حذفت منه الألف، وما يحذف لكثرة استعماله أكثر من أن أذكره، وكتبوا: باسم المهيم، وباسم الخلاق، وباسم رب العزة، وغير ذلك مما لم يكثر استعماله كثره (بسم الله) بالألف على الأصل)^(٣٧)، كما حذفت أيضاً من (السلام عليكم) و (عبد السلام) و (سبحن الله) و (اسحق) و (هرون) و (اسماعيل) و (سليمن) والعلة في ذلك، كما يقول السيوطي، كثرة الاستعمال^(٣٨) وإذا ما استمرينا في تقصي المواضع التي كان لكثرة الاستعمال أثر في صيغها ومعانيها، فإن الكلام سيطول بنا كثيراً، مما يؤكد لنا أن العربية اعتمدت (كثرة الاستعمال) في كثير من أبوابها، وعليه فانه من الممكن أن يقال: إن اعتمادها هذا يعدّ منهجاً سليماً، يتفق تماماً مع واقع اللغة، ويستجيب لداعي التطور والتغيير، الذي يُعدّ من سنن اللغات الحية، ورافداً مهماً لدخول صيغ وتراكيب جديدة، تثري اللغة، وتغني أساليبها في التعبير الدقيق.

ولأن العرب يحذفون من الكلام ما يكثر استعماله، طلباً للتخفيف، ولأنهم يفضلون ما خفّ من الكلام، ويستثقلون الثقل، ويتجنبونه، و (الشيء إذا كثر في كلام العرب خصّوه بما يخف عليهم استعماله، لا ما يثقل)^(٣٩)، كل ذلك كان قد دفعنا أن نخصّ ما يطرأ من تغيير على الحروف بالحذف بسبب كثرة الاستعمال بهذا البحث، دون غيره من وجوه التغيير الأخرى، للأهمية التي تقدّمت، ولأن في دراسة هذه الظاهرة تجلية لصورة من صور عبقرية هذه اللغة الخالدة الحية، القادرة على التطور والتغيير، بما ينسجم وحركة الحياة، وليس ببعيد من هذا ما يدعو له علم اللغة الحديث من الأخذ بقانون الاقتصاد اللغوي، الذي يعني أن المتكلم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساس مع أقلّ جهد عضلي مبذول^(٤٠)

المبحث الأول

الحذف في (حروف المباني)

قسمت الحروف العربية على قسمين: حروف مباني، وحروف معاني، وهو تقسيم قائم على مدلول الحرف، وعنوا بحروف المباني حروف الهجاء، أو حروف المعجم، وقد درس اللغويون العرب هذه الحروف ضمن مباحثهم النحوية والصرفية والمعجمية، ولم تجد هذه الحروف من يُعنى بها عناية خاصة، بوصفها علماً قائماً بذاته إلا على يد ابن جني (٣٩٢هـ) وفي كتابه (سر صناعة الأعراب) إذ حظيت باهتمام كبير، كونها مادة اللغة الأساسية، وفي (سر صناعة الأعراب) وقف ابن جني وقفات طويلة عند مخارج هذه الحروف، وما يتمتع به كل حرف من صفات النطق به، مما يجعل مباحثه في هذا المجال (ذات صلة واضحة بعلم الصوتيات الحديثة، مع بعض الفروق البسيطة، إذ يدرس هذا العلم السمات المميزة للوحدات الصوتية عن طريق أمرين: هما: تحديد مخارج الحروف، وبعض

صفات النطق، وقد تحدث عنهما ابن جني منذ ما يزيد على العشرة قرون^(٤٠) وهذه مجموعة من حروف المباني التي طالها الحذف كثيراً لكثرة استعمالها، ودورانها في الكلام العربي، واستساغ العربي حذفها طلباً للخفة، ونأياً بلسانه عما ينقل عليه.

أولاً: حذف الهمزة

حرف الهمزة في اللغة العربية من أشق الحروف وأثقلها، وأعسرها عند النطق بها، فهي (حرف شديد مستنقل، يخرج من أقصى الحلق، إذ كان أدخل الحروف في الحلق، فاستنقل النطق به، إذ كان إخراجها كالتهوع، فلذلك من الاستئصال ساغ فيها التخفيف)^(٤١)، ويُعزى هذا الثقل إلى أنَّ صوتها يتكون من انفجار التيار الهوائي المندفِع من الرئتين إلى الفم، بعد انحباسه إنحباساً تاماً، لانغلاق فتحة المزمار، ثم انفتاحها بشدة، مما يسبب اندفاع الهواء بشدة^(٤٢)، ويبدو أنَّ العلاقة واضحة بين أسمها وطبيعة صوتها، فالهمز، عند الخليل، يعني: العصر، لأنها تهمز، فتهت، ويقصد بالهت: شبه العصر للصوت^(٤٣).

ولما كانت الهمزة على هذا المستوى من الثقل، وأن النطق بها يستدعي جهداً كبيراً، فقد وقف عندها اللغويون القدامى وقفات طويلة، وُعِنوا بها عناية كبيرة، الأمر الذي دفعهم إلى وضع القواعد لأحوالها، وتأليف الكتب الخاصة بها، وتأسيساً على ذلك فقد سلك العرب إلى التخلص من ثقلها طرائق من التخفيف، يقول ابن الجزري: (ولما كان الهمز أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف، كالنقل والبدل، وبين بين، والادغام وغير ذلك، وكانت قریش وأهل الحجاز أكثرهم له تخفيفاً)^(٤٤)

وطلباً للتخفيف في نطقها كثر بها النقص والتغيير والحذف، ولهذا السبب لم يبدأ الخليل معجمه بالهمزة، وإن كانت عنده أول الحروف مخرجاً، بسبب تغيير صورتها، وميل العرب للتخفيف من ثقلها، فهو لم يبدأ بها (لأنها حرف مضغوط، مهتوت، اذ رفه عنه إنقلب الفاء أو واو أو ياء)^(٤٥)، ولكثرة تغييرها، وعدم ثبوتها على حال، عدها الخليل حرفاً معتلاً، لما يدخل عليها من التلئين والسقوط في مواضع كثيرة^(٤٦)، مما يعني أنَّ هناك تبادلاً وتداخلًا بين الهمزة وأصوات المد، سببه تبادل المواقع معها في طائفة من السياقات من غير أن يتغير المعنى، فضلاً عما يلاحظ من علائق صوتية بينها وبين اصوات المد الطويلة، منها أنَّ مدَّ الصوت بهذه الاصوات قد يؤدي إلى الهمزة^(٤٧) وهذا هو المعنى نفسه الذي استلهمه سيبويه من استاذة الخليل، وهو في معرض تعليقه الابدال الحاصل بين الهمزة واصوات المد، اذ يقول: (فانما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها، لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى منها)^(٤٨)

وكما كثر حذف حروف المد كثر حذف الهمزة حيثما يكثر استعمالها في الكلام العربي طلباً للخفة، وقد اخترنا منها هذه النماذج، وفي الفاظ كانت علة كثرة الاستعمال وراء حذفها، أصلية كانت هذه الهمزة أم زائدة، وفي فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها.

حذفت الهمزة من الأفعال: (خَذُ، وَكُلُ، وَمُرُ)

القياس في صياغة فعل الأمر من فعل مضارع سُكِّنَ فيه ما بعد حرف المضارعة نحو (يَضْرِبُ، وَيُخْرِجُ، وَيَعْلَمُ) أن يحذف منه حرف المضارعة، ويبقى ما بعده ساكناً، وهي (الضاد، والحاء، والعين) من الأفعال المذكورة، ولما كان العرب يبدؤون بالساكن يؤتى بالهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن، فيقال: (يَضْرِبُ) و (أُخْرِجُ) و (إِعْلَمُ) وتكسر هذه الهمزة لالتقاء الساكنين كما في الفعل (يَضْرِبُ) و (إِعْلَمُ) أما في الأفعال التي يكون ثالثها مضموماً فإن الهمزة تكون مضمومة إبتاعاً، كراهية الخروج من كسر الي ضم^(٤٩) فإن كانت فاء الفعل همزة نحو (أَتَى)، والمضارع منه (يَأْتِي) أو الفعل (أَيْم) والمضارع منه (يَأْتِم)، وأريد صياغة الأمر منه، فالأصل أن يقال: (إِئْتِ) و (إِئْتِم)، إلا أنَّ العرب، وفراراً من ثقل الجمع بين الهمزتين يبدلون الهمزة الثانية ياء خالصة، إن كانت همزة الوصل مكسورة، فيقولون في الأمر من الفعلين السابقين: (إِئْتِ) و (إِئْتِم)، وإن كانت مضمومة قلبت واواً خالصة^(٥٠) هذا هو القياس في صياغة الأمر من الأفعال الثلاثية المهموزة الفاء، إلا أنَّه شدَّ عن هذا القياس ثلاثة أفعال هي: (أَخَذَ) و (أَكَلَ) و (أَمَرَ)، فقيل: (خَذُ، وَكُلُ، وَمُرُ)، وهي أفعال تُسمع ولا يُقاس عليها، لخروجها عن قياس نظائرها^(٥١)، وكان القياس فيها أن يقال: (أُخَذَ) و (أُكِلَ) و (أُؤْمِرَ)، إلا أنَّهم، كما يقول ابن يعيش: (حذفوا الهمزة التي هي فاء تخفيفاً، لاجتماع الهمزتين فيما يكثر استعماله، فحينئذ استغني عن همزة الوصل لزوال الساكن، وتحرك ما يبتدأ به، وهو الخاء في (خَذَ) والكاف في (كَل) والميم في (مَر) فحذفوها، ووزنه من الفعل (عَل) ، محذوف الفاء، ولزم هذا الحذف لكثرة هذه الكلم، ولأنَّ كثرة استعمال هذه الأفعال في الكلام متفاوتة، فقد ألزموا الحذف في الفعلين (خَذَ) و (كَل) دون الفعل (مَر) فإنه يقال فيه: (مُرُ) و (أَمُرُ)، ومنه قوله تعالى ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلْكَ رِزْقاً نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾ (طه من الآية ١٣٢/) فإنه (جاز فيه الأمران، إلا أنَّ الحذف أكثر، كأنه لنقصه عن مرتبة (خَذُ، وَكُلُ) في كثرة الاستعمال)^(٥٢) ولعلَّ من هذا الباب أيضاً حذفهم الهمزة من مضارع (أَفْعَلُ) واسم فاعله، واسم مفعوله، فإن مضارع (أَكْرَمَ) بعد حذف الهمزة عندهم (يُكْرَمُ) وأسم الفاعل (مُكْرَمُ) واسم المفعول

(مُكْرَم)، والأصل، كما يقول ابن حيان، (يُؤكِّرم) وثبت في الضرورة في قوله: فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنْ يُؤَكْرَمَا^(٥٦)، والعلة في هذا الحذف كما هي في الحذف السابق ثقل الهمزة، وكثرة دوران هذه الصيغ في الكلام، وفي تحليل للخليل ينقله سيبويه إذ يقول: (وزعم الخليل أَنَّهُ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تُثَبِّتَ الْهَمْزَةُ فِي (يُفْعَل) وَ (يُفْعَل) وَأَخَوَاتُهَا، كَمَا تُثَبِّتُ التَّاءُ فِي (تَفْعَلْتُ) وَ (تَفَاعَلْتُ) فِي كُلِّ حَالٍ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ فِي بَابِ (أَفْعَل) مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ فَأَطْرَدَ الْحَذْفُ فِيهِ، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تُثَقِّلُ عَلَيْهِمْ، ... وَكَثُرَ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ، فَحَذَفُوهُ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى حَذْفِهِ، كَمَا اجْتَمَعُوا عَلَى حَذْفِ (كُلُّ) وَ (تَرَى)^(٥٧) وإذا كان حذف الهمزة في الحالة الأولى جديراً، والهمزة فيه أصلية، فَإِنَّ حَذْفَهَا مِنْ مَضَارِعِ (أَفْعَل) وَمَشْتَقَاتِهِ أَجْدَرُ، لِأَنَّهَا فِيهِ زَائِدَةٌ، يَقُولُ سِيبَوِيهٌ: (وَكَانَ هَذَا أَجْدَرُ أَنْ يَحْذِفَ حَيْثُ حَذَفَ ذَلِكَ الَّذِي مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ، لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لِحَقَّتْهُ زِيَادَةٌ، فَاجْتَمَعَ فِيهِ الزِّيَادَةُ، وَأَنَّهُ يَسْتَقِلُّ، وَإِنْ لَهُ عَوْضٌ إِذَا ذَهَبَ)^(٥٦) وَمِنْ بَابِ حَذْفِ الْهَمْزَةِ فَرَاراً مِنْ ثِقَلِهَا، وَلِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، حَذَفُهَا مِنْ عَيْنِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ مِنَ الْفِعْلِ (رَأَى)، فَقَالُوا: (يَرَى) وَ (أَرَى) بِاسْقَاطِ الْهَمْزَةِ، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهِ: (يَرَأَى) وَ (أَرَأَى)، لِأَنَّ الْمَاضِي مِنْهُ (رَأَى)، وَالْمَضَارِعِ (يَرَأَى) بِالْفَتْحِ، بَعْدَ الْقَاءِ حَرَكَتُهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، يَقُولُ سِيبَوِيهٌ: (وَمِمَّا حَذَفَ التَّخْفِيفُ لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ قَوْلُهُ: أَرَى، وَتَرَى، وَيَرَى، وَنَرَى، غَيْرَ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ فِي أَوَّلِهِ زَائِدَةٌ سِوَى أَلِفِ الْوَصْلِ مِنْ (رَأَيْتُ) فَقَدْ اجْتَمَعَتِ الْعَرَبُ عَلَى تَخْفِيفِهَا لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهَا (يَاه)^(٥٧) وإذا كان الكلام العالي في كل ذلك، كما يرى ابن سيدة، هو الهمز، إلا أَنَّ الْعَرَبَ اجْتَمَعَتِ، مِنْ يَهْمِزُ مِنْهُمْ، وَمَنْ لَا يَهْمِزُ، عَلَى تَرْكِ الْهَمْزِ فِي الْأَمْثَلَةِ السَّابِقَةِ، وَبِهَا نَزَلَ الْقُرْآنُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى﴾ (الْحَاقَّةُ/٧) وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ﴾ (الصَّافَّاتُ مِنْ الْآيَةِ ١٠٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ...﴾ (سَبَأُ مِنْ الْآيَةِ ٦) وَقَدْ خَرَجَ عَنْ هَذَا الْاجْتِمَاعِ الْعَرَبِي (تِيْمُ الرِّبَابِ)، فَأَنَّهُمْ يَهْمِزُونَ مَعَ حُرُوفِ الْمَضَارِعِ، فَتَقُولُ: يَرَأَى، وَتَرَأَى، وَنَرَأَى، وَأَرَأَى، وَهُوَ الْأَصْلُ، فَإِذَا قَالُوا: مَتَى نَرَاكَ؟ قَالُوا: مَتَى نَرَاكَ، مِثْلُ: نَرَعَاكَ، وَيَقُولُ شَاعِرُهُمْ:

أَلَمْ تَرَ مَا لَأَقِيْتُ، وَالدَّهْرُ أَعْصَرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الدَّهْرَ يَرَأُ وَيَسْمَعُ^(٥٨)

وينقل سيبويه أيضاً فيقول: (وحدثني أبو الخطاب أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ يَقُولُ: قَدْ أَرَاهُمْ، يَجِيءُ بِالْفِعْلِ مِنْ (رَأَيْتُ) عَلَى الْأَصْلِ، مِنَ الْعَرَبِ الْمُتَوَثِّقِ بِهِمْ)^(٥٩)

ويعزو ابن يعيش هذا الحذف الى واحد من أمرين:-

الأول: أن يكون الحذف لكثرة الاستعمال تخفيفاً، لأن في اجتماع همزتين ثقلاً واضحاً، يحتاج الى جهد عند النطق به، مع كثرة استعمال هذا الفعل ودورانه في الكلام، فإذا قيل: (أَرَأَى) (اجتمع همزتان، بينهما ساكن، والساكن حاجز غير حصين، فكأنهما قد توالتا، فحذفت الثانية على حدّ حذفها في (أكرم)، ثم أتبع سائر الباب، وفتحت الراء لمجاورة الألف، التي هي لام الكلمة، وغلبت كثرة الاستعمال ها هنا الأصل حتى هُجِرَ وَرُفِضَ)^(٦٠)

والآخر: أن تكون الهمزة قد حذفت من باب (التخفيف القياسي)، وذلك بأن تلقى حركتها (الفتحة) على (الراء) قبلها، ثم حذفت، فصار (يرى) و (يرى) و (أرى)، ولزم هذا التخفيف لكثرة الاستعمال، وعلى هذا الحذف جاءت قراءة عبد الله بن مسعود وغيره لقوله تعالى ﴿يُخْرِجُ الْخَبَاءَ﴾ (النمل من الآية/٢٥) وقراءة ورش وحفص لقوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون من الآية/١)^(٦١).

وللعلة نفسها، علة كثرة الاستعمال، تحذف الهمزة الواقعة في عين الفعل الماضي (رأى) جوازاً، إذا ما سبق الفعل بهمزة الاستفهام واتصل به التاء والنون، فهم يقولون في (أرأيت) (أرأيت)، ومنه قول أبي الاسود الدؤلي:

أَرَيْتُ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ اتَّخَذَنِي خَلِيلاً^(٦٢)

وينقل الرضي أن الكسائي قرأ بحذف الهمزة من الفعل في المواضع التي فيها هذا الموقع في القرآن الكريم، منها قوله تعالى ﴿قَالَ أَرَأَيْتُ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ﴾ (الكهف من الآية/٦٣)^(٦٣)

ومن مواضع حذف الهمزة الأخرى، تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، حذفها شذوذاً من بعض صيغ التفضيل، وأفعال التفضيل (هو الوصف المصوغ على زنة (أفعل) دالاً على زيادته في محل بالنسبة الى محل آخر)^(٦٤)، ويصاغ بثبوت الهمزة في أوله، من فعل ثلاثي مجرد، تام، مثبت، متصرف، قابل معناه للكثرة، غير مبني للمجهول، فيصاغ من: كَتَبَ، وَعَلِمَ، وَطَرَفَ، هُوَ أَكْتَبَ مِنْهُ، وَأَعْلَمَ وَأَطْرَفَ^(٦٥)

هذا هو القياس في بناء صيغة التفضيل، إلا أَنَّ كَثْرَةَ اسْتِعْمَالِ بَعْضِ هَذِهِ الصِّيَغِ أَخْرَجَهَا مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ، فَجَاءَتْ وَقَدْ حَذَفَتْ مِنْهَا هَمْزَةٌ (أَفْعَل)، وَهِيَ ثَلَاثُ صِيَغٍ: (خَيْرٌ، وَشَرٌّ، وَحَبٌّ) يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ: (وَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ صِيَغَةِ التَّفْضِيلِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، اخْتَصَرُواهَا، فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ وَقَالُوا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ: هُوَ خَيْرٌ مِنْ كَذَا، وَشَرٌّ مِنْ كَذَا، وَرُفِضَ: أَخْيَرُ، وَأَشَرُّ، أَلَا فِيمَا نَدَرُ، كَقَوْلِ الرَّاجِزِ:

بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ

وشدَّ حذف همزة (أحبُّ) في التفضيل، كقول الأحوص:

وزادني كلفاً في الحبِّ أنْ منعت وحبُّ شيءٍ إلى الإنسان ما مُنعا^(٦٦)

وقد لزم الحذف في صيغتي (خير وشر) لكثرة استعمالهما، وبه جاء الاستعمال القرآني، قال تعالى: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَاباً وَخَيْرٌ أَمْلاً﴾ (الكهف/٤٦) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ ۖ (الانفال من الآية/٢٢)، وفي هذه الآية يقول ابن النحاس: (شر: أصلها) (أشر) حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، وكذا (خير) الأصل (الأخير)^(٦٧)، أما الصيغة الثالثة (أحبُّ) فأكثر ما تستعمل بالهمز، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّجُنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾ (يوسف من الآية/٣٣).

وينسب عباس حسن في النحو الوافي إلى بعض اللغويين القول بأن (خير وشر) إسمان جامدان، لافعل لواحد منهما، ولا يرى في هذا الرأي صواباً، والأرجح عنده أنهما شذا عن قياس صياغة اسم التفضيل لكثرة استعمالهما، بسقوط الهمزة منهما، بدليل أن لكل منهما فعلاً، ومجيئهما على الأصل أحياناً، كما في قول الراجز المتقدم، وقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِّنَ الْكَذَّابِ الْأَثِيرِ﴾ (القمر/٢٦) بفتح الشين، وتشديد الراء^(٦٨). والقول الصحيح في هذه الأمثلة أنها نادر، وشوارد، وصلت إلينا من العربية القديمة، وليس في العربية الحديثة حاجة إلى القياس عليها.

وإذا ما أردنا أن نستقصي حالات حذف الهمزة في الكلمات التي يكثر دورانها في الكلام العربي، فإن الكلام سيطول بنا، غير أننا سنكتفي بما قدمنا، ونشير إلى بعض النماذج الأخرى، التي لا يسع البحث فيها. منها:

- ١- كلمة (أشياء) فهي على مذهب الفراء، جمعت على (أفعلاء) مثل: (بين) و (أبيناء) فأصبحت (أشياء)، وحذفت الهمزة من وسطها، لكثرتها في الاستعمال، فأصبحت (أشياء)، وللخيل في (أشياء) رأي آخر^(٦٩).
- ٢- (لن): أصلها عند الخليل: (لا أن)، وكثر استعمالها، فحذفت الهمزة تخفيفاً، فالتقت ألف (لا) ونون (أن) وهما ساكنتان فحذفت الألف من (لا) لسكونها وسكون النون بعدها، فصارت (لن)^(٧٠)، يقول سيبويه: (فأما الخليل فزعم أنها (لا أن) ولكنهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم)^(٧١)، ولغير الخليل رأي آخر في (لن)^(٧٢).
- ٣- قولهم: (اللهم)، أصلها عند الفراء: يا الله أمنا بالخير، فخفف بحذف الهمزة، وهو عند الرضي ليس بوجه، لأننا نقول: (اللهم لاتؤمهم بالخير)^(٧٣).
- ٤- لفظ الجلالة (الله)، يرى سيبويه في أحد قوليه: أن أصلها (إلاه) على زنة (فعال) من قولهم: (أله الرجل يأله إلاهة) أي: عبادة، (وحذفوا منه الهمزة تخفيفاً لكثرة وروده واستعماله، ثم أدخلت) (الألف واللام) كالعوض من الهمزة المحذوفة^(٧٤).

ثانياً: حذف حروف العلة

حروف العلة في العربية ثلاثة، هي: الألف والواو والياء، سمّاها الخليل (بالحروف الهوائية) لأنها ليس لها حيّز تنسب إليه سوى الهواء، كما سمّاها (بالحروف الجوف) لأنها تخرج من (الجوف) فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيّز تنسب إليه إلا الجوف^(٧٥)

ومخارج هذه الحروف عند سيبويه (متسعة لهواء الصوت، وليس من الحروف أوسعٍ مخارج منها، ولا أمداً للصوت، فإذا وقعت عندها لم تضمّها بشفة، ولا لسان، ولا حلق، كضمّ غيرها)^(٧٦) وقد وجد اللغويون أن هذه الأصوات اللغوية الثلاثة (الألف والواو والياء) أكثر الاصوات اللغوية اعتلالاً وانقلاباً وسقوطاً^(٧٧)، وأنها أشدّ الأصوات تأثيراً بما يكتنفها من أصوات، فتخضع من جراء ذلك للتغيير والسقوط والانقلاب، وأكثر ما يصيب الاعتلال، وهو تغيير حرف العلة للتخفيف، بالقلب، والحذف، والاسكان، هذه الحروف عندما تكون متطرفة، فالياء والواو، كما يرى سيبويه، تنزعان أشدّ ما تنزعان إلى الاعتلال إذا تطرقتا، وذهب إلى أنهما (كلما بعدتا عن آخر الحرف كان أقوى لهما، فهما عينات أقوى، وهما فاءات أقوى منهما عينات ولا مات)^(٧٨)، بل قد يكون تطرفها واحداً من عوامل تساعد على سقوط هذه الأصوات، إذ إن هذا التطرف قد يجعلها عرضةً للحذف والسقوط^(٧٩)، فضلاً عن أن الحذف قليل في الوسط، لتحصنه من الحوادث، كما يذهب إلى ذلك الرضي^(٨٠). وكان سيبويه من أوائل من أشار إلى أن سبب اعتلال هذه الحروف بالحذف إنما هو كثرة استعمال العرب لها، وكثرة دخولها في الكلام، إلى الحد الذي تكاد لا تخلو كلمة من بعضها، يقول في ذلك: (إنما هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إياها، وكثرة دخولهما في الكلام، وأنه ليس يُعرى منهما، ومن الألف أو من بعضهن)^(٨١)

حذف الألف

حرف الألف حرف لين (اتسع لهواء الصوت، مُخْرِجُهُ أَشَدُّ مِنْ إِتْسَاعِ مُخْرَجِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، لِأَنَّكَ تَدْتَضِمُّ

شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك^(٨٢)، وهو عند ابن جني أوسع الحروف الثلاثة وألينها، وعند النطق بها نجد الحلق والفم معها منفحتين، غير معترضين على الصوت، لضغط أو حصر^(٨٣)، وقد حُذفت في مجموعة من الكلمات تخفيفاً لكثرة استعمالها، هذه بعضها:

(هَلَمْ): بصيغته الحالية التي استقرّ عليها اسم من أسماء الأفعال، ومعناه: ابْتِ وتعال، وهو من بين أسماء الأفعال التي جاءت متعدية ولزامة، إذ يتعدى بـ (الى) نحو قوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ (الاحزاب من الآية/ ١٨) وهو هنا بمعنى: أقبِل، وفي الاخرى جاء في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ () وهو هنا بمعنى: احضر،^(٨٤) (وهو مبني لوقوعه موقع الفعل المبني، وأصله أن يكون ساكناً على أصل البناء، وإِثْمًا حَزَكْ آخره لالتقاء الساكنين، وهما الميمان في آخره، وفتح تخفيفاً لنقل التضعيف)^(٨٥) و(هَلَمْ) مركب باجماع النحاة، البصريين والكوفيين، وإنْ اختلفوا في طبيعة هذا التركيب،^(٨٦) فالخليل يرى، ومعه جمهور البصريين أنَّ أصل (هَلَمْ): (ها) للتنبيه، والفعل (لَمْ) فعل أمر، من قول العرب: (لَمْ الله شعته)، أي: جمعه، ثم كثر استعمال الصيغة، فحذفت الألف تخفيفاً، وبهذا التركيب تغيّر معناها، وصار بمعنى: (أقبل) أو (احضر) بعدما كان بمعنى (اجمع) وصار كسائر اسماء الأفعال المنقولة عن أصولها^(٨٧)، يقول سيبويه في (هَلَمْ): (والهاء فضلٌ، إنما هي (ها) التي للتنبيه، ولكنهم حذفوا الألف لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم).^(٨٨) وفي الإشارة الى حذف الألف لكثرة الاستعمال، وما أفاده الحذف من معنى التوكيد يقول ابن جني: (هَلَمْ: إِنَّمَا هُوَ أَوَّلُ (ها) التنبيه، لحقت مثال الأمر للمواجه توكيداً، وأصلها: هَا لَمْ، فكثر استعمالها، وخُلِطت (ها) بـ (لَمْ) توكيداً للمعنى، لشدة الاتصال، فحذفت الألف لذلك).^(٨٩)

أما الكوفيون فلهم رأي آخر في تركيب صيغة (هَلَمْ)، فهي عند الفراء مركبة من (هل) التي للزجر، و (أَمْ) بمعنى: أقصد، حذفت الهمزة من الفعل بعد أن أُلقيت حركتها على الساكن قبلها، فقل: (هَلَمْ)^(٩٠)، ونقل ابن جني أنَّ استاذَه أبا علي الفارسي أنكر على الفراء هذا التركيب بقوله: (لا مدخل هنا للاستفهام)، وهذا الإنكار، عند ابن جني وغيره، ضعيف لا يلزم الفراء، (لأنه لم يدع أن (هل) هنا حرف استفهام، وإنما هي عنده زجر وحث).^(٩١) وينسب الرضي الى الكوفيين قولاً آخر في أصل تركيب (هَلَمْ)، وكأنه يريد أن يبعد عن التركيب معنى الاستفهام، فهو يرى أن أصله عندهم (هَلَا أَمْ) و (هَلَا) كلمة استعجال، فغيرت الى (هَلْ) لتخفيف التركيب، ونقلت ضمة الهمزة الى اللام، وحذفت، كما هو القياس في نحو (قَدْ فُلِحَ) إلا أنه الزم هذا التخفيف ها هنا لنقل التركيب^(٩٢) وإذا كان لابد من قبول أحد التراكييب المذكورة فإن الأرجح هو تركيب الخليل، لأنَّه الأقرب الى واقع اللغة، ولأنَّه تركيب يخلو من معاني الاستفهام. قولهم: (لم أبَل):

ومن الشواهد التي كثر ذكرها في كتب النحاة على الحذف لكثرة الاستعمال قول العرب: (لم أبَل)، إذ أسقطوا (الألف) من الفعل (أبالي) بعد دخول (لم) عليه، وعلَّلوا هذا الحذف شذوذاً بكثرة الاستعمال، في الكتاب يقول سيبويه: (وسألته عن قولهم: ام أبَل، فقال: هي من (باليت) ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا (الألف)، لأنه لا يلتقي ساكنان، وإِثْمًا فعلوا ذلك في الجزم، لأنه موضع حذف، فلما حذفوا (الياء) التي هي من نفس الحرف بعد اللام، صارت عندهم كنون (يَكُنْ) حيث أسكنت اللام هنا، بمنزلة حذف النون من (يَكُنْ) وإنما فعلوا هذا بهذين حيث كُثِّرَا في كلامهم).^(٩٣)

وهذا الحذف من الشواذ الذي لا يقاس عليه عند المبرد، الذي يقول: (وأما قولهم: (لم أبَل) ... فانما حذف هذا لكثرة استعمالهم إياه في كلامهم، وهم ممّا يحذفون ما يكثر في كلامهم، ويغيرونه عن حال نظرائه، ... وهذه الأحرف من الشواذ، ومما لا يقاس عليه).^(٩٤)

حذف (الف) ما الاستفهامية:

ومن هذا الباب أيضاً حذف (ألف) ما الاستفهامية، دون الموصولة والشرطية والمصدرية، على الرغم من كثرة استعمال (ما) بأنواعها في الكلام العربي، يقول ابن يعيش: (اعلم أنه لما كثر استعمال هذه الكلمة (ما)، وتشعبت مواضعها، وأوقعوها على ما لا يعقل، وعلى صفات مَنْ يعقل، وربما إتسعوا فيها وأوقعوها على ذواتهم... اجتروا على ألفها، تارة بالقلب، وتارة بالحذف).^(٩٥)

وتحذف الألف من (ما) الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جار، لفظاً وخطاً، فيقال: (فيمَ) و (بِمَ) و (علامَ) و (عمَ) و (لِمَ) و (حتّامَ)، وحذفوا الألف من (ما) الاستفهامية، لأن الاستفهام له صدر الكلام، ولذلك لا يعمل فيه ما قبله من العوامل اللفظية لأحرف الجر، وإِثْمًا وجب لحروف الجر أن تعمل في اسماء الاستفهام دون غيرها من

الحروف لتتزلزلهما ما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم).^(٩٦)

ووجه الحذف من (ما) الاستفهامية دون غيرها، كما يرى النحاة، وأنها كانت أولى بهذا الحذف دون الأخريات، أولاً للتخفيف لكثرة الاستعمال، وثانياً لأنها مستبدة بنفسها^(٩٧)، ولا استقلالها، بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد^(٩٨)، والصلة من تمام الموصول، فكان ألفها وقعت حشواً، غير متطرفة، فتحصنت عن الحذف.^(٩٩) ولهذا لا يحذف الألف مع الموصولة، فيقال: مررتُ بما مررتُ به، ولا مع الشرطية، فيقال: بما تفرح أفرح، ولا مع المصدرية، فيقال: عجبْتُ مما تضرب، فلا يحذف ألف شيء من ذلك. وقد اشترط النحاة لهذا الحذف:

أولاً: أن تكون (ما) الاستفهامية مجرورة بحرف جر، أو إضافة، ووقع الحذف في الألف لأنه حرف ضعيف، إذ لم يحذف آخر (مَنْ) و (كَمْ) الاستفهاميتين مجرورتين، لكونه حرفاً صحيحاً، ولا آخر (أَي) لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات.^(١٠٠)، وإلى هذا الحذف يشير ابن مالك في الفيته بقوله:

وما في الاستفهام إنْ جُرَتْ حُذِفَ الْهَاءُ، وأولها الهاء إنْ تَقِفَ^(١٠١)

ومن شواهد هذا الحذف في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (النبا من الآية/١) وقوله تعالى: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ (النازعات من الآية/٤٣) وقوله تعالى: ﴿لَمْ تُؤَدُّونِي﴾ (الصف من الآية/٥)

ثانياً: ألا تتركب (ما) الاستفهامية مع (ذا)، فإن ركبت معه لم تحذف الألف، وإنْ جُرَتْ بحرف الجر، نحو، بماذا تشتغل؟، أو: عن ماذا تسأل؟، وعلّة ذلك كما يرى الرضي، (لأن (ذا) لما لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً، إلا مع (ما) صار (ما) مع (ذا) ككلمة واحدة، فصار الألف كأنه وسط الكلمة، والحذف قليل في الوسط، لتحصنه من الحوادث).^(١٠٢)

وإذا كان هذا هو القياس في حذف الألف من (ما) الاستفهامية، فإن الكلام العربي لم يخل من مجيئها وهي مثبتة فيها، وقد عُدَّ ذلك شذوذاً، وقيل إنّه لغة لبعض العرب، منه قولهم:

على ما قام يَسْتَنْمِني لَنِيْمٍ كِخْنَزِيرٍ، تَمَرَّعَ في رَمَادٍ^(١٠٣)

وعلى هذه اللغة خَرَجَ قوله تعالى: ﴿قَبْلَ ادْخَالِ الْجَنَّةِ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ﴾ (يس/٢٦-٢٧) أي: بأي شيء؟^(١٠٤)، كما جاءت الألف محذوفة لغة مع (ما) الموصولة لكثرة الاستعمال، إذ ذكر أبو حيان في الأرتشاف والتذكرة أن أبا زيد زعم (أن كثيراً من العرب يقول: سل عمّ شئت، حذفوا الفها وهي موصولة لكثرة الاستعمال، وقال المبرد: هي لغة)^(١٠٥)

ما تقدّم من أمثلة حذفها (الألف) لكثرة الاستعمال بعض من كثير، إذ إنّ هناك أمثلة كثيرة لا يتسع لذكرها هذا البحث، نشير إلى بعضها بإيجاز:

حذف الألف من نداء العلم:

ينسب هذا الرأي إلى الفراء، فالأصل عنده في (يا زيّد): يا زيّداً، أو: يا زيّداه، الاسم بين صوتين مديدين، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو (يا) في أوله عن الثاني وهو (الألف) في آخره، فحذفوها، وبنوا الاسم على الضمّ تشبيهاً بـ (قبْلُ وبعد).^(١٠٦)

حذف الألف من (حاشا):

قد يحذف الألف من (حاشا) فيقال (حاشن)، والعلّة في ذلك التخفيف وكثرة الاستعمال، يقول المالقي: (وقد يجوز حذف الفها الأخير اختصاراً، كقوله تعالى: ﴿حاش لله ما هذا بشراً﴾ و ﴿حاش لله ما علمنا عليه من سوء﴾ وذلك لكثرة الاستعمال).^(١٠٧)

وكما حذف الألف لفظاً في المواضع التي ذكرت لكثرة الاستعمال، فقد حذف الألف خطأ أيضاً من (هاء التنبيه) مع اسم الإشارة، فالأصل في (هاذا): (هاذا): ها: كلمة تنبيه، وتستخدم عند تعظيم الأمر، والمبالغة، و (ذا) اسم إشارة، (وتسقط الفه في الخط لكثرة الاستعمال، وهي ثابتة لفظاً).^(١٠٨)

حذف الياء:

الياء حرف ثقيل، وإذا تحرّك كان أثقل^(١٠٩)، وعند النطق بها تكون الاضراس معها سفلاً وعلواً، (وقد اكتنفت جنبتي اللسان، وضغطته، وتفاج- أي تباعد- الحنك عن ظهر اللسان، فجرى الصوت متصعداً هناك)^(١١٠)، ولهذا الثقل، وكثرة استعمال الكلمات التي وردت فيها، حذفت (الياء) من مجموعة من المواضع، نذكر بعضها: قولهم: لا ادر:

من المواضع التي ذكرت في هذا المجال حذف (الياء) من الفعل: (ادري) بعد إدخال (لا) عليه شذوذاً، فقالوا: (لا أدري)، يقول سيبويه: (العرب تقول: لا أدري، فيحذفون الياء، والوجه (لا أدري) لأنه رفع كل ذلك يفعلونه تخفيفاً، لكثرت في كلامهم).^(١١١)

ويبقى هذا الحذف، الخارج عن القياس، مما لا يقاس عليه، ينقل ذلك المبرد عن أبي عثمان فيقول: (وأما قولهم ... ولا أدري، ... فإنما حذف هذا الكثرة استعمالهم إياه في كلامهم، وهم مما يحذفون (أي: ربما) ما يكثر في

كلامهم، ويغيرونه عن حال نظائره، وهذه ... مما لا يقاس عليه^(١١٢). قولهم: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ: ومن أشهر المواضع التي تُذكر في هذا الباب حذف الياء من قولهم: (يا ابنَ أمّ، ويا ابنَ عمّ) في النداء، قال سيبويه: (وقالوا: يا ابنَ أمّ، ويا ابنَ عمّ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد، وقد قالوا ايضاً: يا ابنَ أمّ، ويا ابنَ عمّ ... وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم)^(١١٣) ويفهم من نص سيبويه أن هناك أكثر من وجه في تحريك: (أمّ) و (عمّ)، فقد تفتح الميم فيهما إتباعاً لنون (ابن)، وموضعها خفض بالاضافة، ويجوز فيها الكسر، لانهما جُعلا كاسم واحد، حذفت الياء وبقيت الكسرة^(١١٤)، واللغتان، كما يرى ابن مالك، فصيحتان، وبهما قرئ قوله تعالى: ﴿قال ابنُ أمّ إنّ القومَ استضعفوني﴾ (الاعراف من الآية/ ١٥٠)، وقوله تعالى: ﴿قال ابنُ أمّ لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي﴾ (طه/ ٩٤)، قرأهما بالفتح نافع وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص، وقرأهما بالكسر: ابن عامر، وأبو بكر، وحزمة والكسائي، (والأصل: يا ابنَ أمي، ويا ابنَ أمّا، بابدال الباء الفاء لكن الزم غالباً، لكثرة الاستعمال، حذف حرف اللين)^(١١٥) وانما حصر حذف الياء في (الأم والعم) عند اضافتهما الى ياء المتكلم، اذا أضيف إليها (أبن أو بنت) في حالة النداء، دون غيرهما ما أضيف الى ياء المتكلم، لأنه كثر استعمالهما في الكلام العربي، ولم يكثر نحو: يا غلام أخي.^(١١٦) وحصر هذا الحذف في النداء، لكثرة النداء في كلام العرب، ولأنه كثير في كلامهم كان (باب حذف وتغير)^(١١٧)، يقول سيبويه: (وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلا في النداء).^(١١٨) ولتحقيق التخفيف فيما يكثر من كلامهم، وقد كثر النداء على ألسنتهم، تجاوزوا في (الياء) الموضعين السابقين، الى حذفها من الاسماء التي تغلب عليها الاضافة في كلامهم، فقالوا: (يا قوم) و (يا صاحب)، ينقل صاحب الارتشاف عن كتاب النهاية: (من قال: يا غلام، بضم الميم، فمما يفعلون لك في الاسماء التي تغلب عليها الاضافة، كقولك: (يارب) و (ياقوم)، لأن هذا يضيفونه كثيراً، ... فلما كانوا يضيفونه جعلوه معروفاً بالقصد، فبنوه على الضم)^(١١٩) وحذف الياء والبناء على الضم في نحو (يا غلام) على نية الأضافة واحدة من اللغات، غير أن أجودها: حذف الياء، والالكتفاء منها بالكسرة، نحو: يا قوم، ويا غلام، وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يا عِبَادِ فَاتَّقُون﴾ (الزمر من الآية/ ١٦) إذ لم تثبت الياء، وبقيت الكسرة، دليلاً عليها.^(١٢٠) قولهم: (استحيث): ونختم الكلام على حذف الياء، تخفيفاً، لكثرة الاستعمال، بذكر هذا الموضع، إذ ينسب الى تميم أنها تحذف إحدى الياءين من الفعل (استحيث) وفروعه، يقول سيبويه: (أسكنوا الياء الأولى منها كما سكنت في (بعث)، وسكنت الثانية لأنها لام الفعل فحذفت الأولى لنلا يلتقي ساكنان، وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم، وقال غيره: لما كثر في كلامهم، وكانت ياءين حذفوا، وألقوا حركتها على (الحاء) كما ألزموا (يرى) الحذف، وكما قالوا: لم يك، ولا أدر)^(١٢١)

كان هذا في لغة بني تميم، أما أهل الحجاز فان الفعل عندهم بياءين، يقال: استحييا يستحيي، على وزن: استرعى يسترعي^(١٢٢)، وعلى لغة بني تميم قرأ ابن كثير وابن محيص ويعقوب قوله تعالى: ﴿إن الله يستحي أن يضرب مثلاً...﴾ (البقرة من الآية/ ٢٦) بياء واحدة.^(١٢٣) ثالثاً: حذف النون:

النون من الاصوات الذلقية، لأن مبدأها من ذلق اللسان، ومخرجها، كما حدّد سيبويه من حافة اللسان،^(١٢٤) وهو من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وهي بذلك تلتقي مع حرفي العلة: الياء والواو، وهذا يعني أن هناك صلة بينها وبين اصوات المد واللين، وتتجلى هذه الصلة في أمور، منها: زيادتها مع حروف العلة في أول الفعل المضارع (حروف المضارعة)، (لأن النون أقرب حروف الزيادة الى حروف المد واللين)^(١٢٥) كما تشارك النون حروف المد واللين في كونها علامة من علامات الاعراب في الأفعال الخمسة، كما تكون حروف المد واللين إعراباً في الاسماء الستة، وقبل هذا وبعده فالنون حرفٌ ضعيف، كما أن أصوات المد في أقوى أحوالها ضعيفة^(١٢٦)

وكما وقع الحذف كثيراً في حروف المد واللين، فقد وقع في النون ايضاً، تخفيفاً، ولكثرة الاستعمال، وهذه بعض مواضع حذفها: (لم يك):

ما تختص به (كان) دون غيرها من الأفعال أن لام مضارعها وهو النون يجوز حذفه، في حالة وقوعه مجزوماً ب (لم) فيقال: (لم يك) بدلاً من (لم يكن)، وعلة ذلك عند سيبويه وجمهور النحاة هو التخفيف، لكثرة الاستعمال، (لأن الشيء اذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: لم أك، ولا تقول: لم أكن، اذا أردت: (أقل) ... فالعرب ممّا يغيرون (أي: ربما) الأكثر في كلامهم عن حال نظائره).^(١٢٧) وفي الفيتة يقول ابن مالك:

وَمَنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزَمٌ تَحْدَفُ نُونٌ، وَهُوَ حَدَفٌ مَا أَلْتَزَمُ^(١٢٨)

وللمبرد لهذا الحذف علة أخرى، هي مضارعة النون لحروف المد في السكون والحذف، ولتعرضه للتخفيف كالادغام والابدال^(١٢٩)، وتابعه في ذلك أبو حيان إذ يذهب إلى أن العلة هي كثرة الاستعمال مع شبه النون بحروف العلة^(١٣٠)، ولعل أقوى ما يجمع بين النون وحروف المد، هو السكون، وتعرضهما للحذف (من قبل أن الحذف ضرب من الإلغال إلى السواكن لضعفها أسبق منه إلى المتحركات لقوتها)^(١٣١) ولا جديد في هذه العلة، وقد سبقهم إليها سيبويه إذ يقول في سباق تعليقه لحذف (الياء) من (لا أدر) : (لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ، كما قالوا: لم يك، شُبِّهَت النون بالياء، حيث سَكُنَتْ)^(١٣٢)

ولعل أبرز مَنْ أضاف جديداً إلى ما تقدّم من تعليل لحذف النون في هذا الموضع هو الطبرسي، فعلة الحذف عنده تعود إلى قوة الفعل (كان) بتحقيقه الكون والصورورة في أفعال العربية وهو أمر لم يتوافر في غيره من الأفعال التي جاءت على بنيتها الصرفية، يقول في كلامه على قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا...﴾ (الأنفال من الآية/٥٣) يقول: (لم يك: أصله (يكون) فحذفت الواو للجزم، ثم حذفت النون استخفافاً، لكثرة الاستعمال، مع أنه لا يقع بالحذف إخلال بالمعنى، لأن (كان يكون) أم الأفعال، ألا ترى أن كل فعل فيه معناها، لأنك إذا قلت: ضَرَبَ، فمعناه: كان ضَرَبَ، ويضرب معناه: يكون يضرب، فلما قويت بأنها أم الأفعال، وكثر استعمالها احتل الحذف، ولم يحتمل نظائرها ذلك، مثل: لم يصن)^(١٣٣)

ومن الناحية المحدثين، لم يقتنع الدكتور فاضل السامرائي أن يكون التخفيف علة لهذا الحذف، لأن (البليغ لا يحذف لمجرد التخفيف، وإنما لغرض بلاغي يقتضيه المقام)^(١٣٤)، ولتعزيز هذا التعليل ذهب إلى القرآن الكريم ووجد أن الحذف وقع في (١٧) موضعاً، ولم تحذف، مع إمكان الحذف في (٥٧) موضعاً، وخلص إلى أن أغراض الحذف متعددة، يقتضيها المقام منها:

- ١- الأسراع، فإن المقام قد يقتضي الأسراع، ولا يقتضي الأطالة في الكلام، شأنه شأن التحذير والأغراء.
- ٢- الإشارة إلى أن المتكلم لا يقوى على إتمام الكلام لما فيه من الضعف، أو لرغبته في الحديث.
- ٣- النهي عن الشيء بقوة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ (النحل/١٢٧).
- ٤- الوغول في نفي حصول الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ (مريم من الآية/٢٠).
- ٥- التنبيه على مبدأ الشيء، وحقارته، كقوله تعالى: ﴿يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ...﴾ (لقمان من الآية/١٦)^(١٣٥)

ولأن الذي يجمع بين النون في (لم يكن) وحروف المد واللين هو سكونها، ولأنها لو وقعت متحركة فانها تقوى بالحركة فتخرج بذلك عن شبه حروف المد واللين، فقد اشترط النحاة لحذفها في هذا الموضع أن لا يليها الأ متحرك، يقول سيبويه: (ولا يقولون: لم يك الرجل، لأنها في موضع تحرك، فلم يُشَبَّه بـ (لا أدر)^(١٣٦) وعلى هذا قبح قول الشاعر:

لم يك الحق سوى أن هاجه
رسم دارٍ قد تعفَى بالسَرَرِ
لأنه موضع يتحرك فيه الحرف^(١٣٧)

ومما سهل حذف النون في هذا الموضع، كما يرى ابن جني، هو وقوعها ساكنة، ومضارعها لحروف المد واللين في الغنة التي فيها، فضلاً عن وقوعها متطرفة، كما تحذف حروف المد إذا وقعت لامات للجزم، نحو: لم يغز، ولم يرم، ولم يخش (أشبهت حروف اللين لسكونها، حتى حذفن، كما حُذفت، أنها إذا تحركت لم تحذف، لأن الحركة أخرجتها من شبه حروف اللين)^(١٣٨)

وإذا كان قد امتنع حذف النون من (لم يكن) عند سيبويه إذا وليها ساكن، فإن ذلك لم يمتنع عند يونس^(١٣٩)، إذ أجاز حذفها في الكلام إن لقيت ساكناً بعدها، واحتج بقول الشاعر:

لم يك الحق سوى أن هاجه
رسم دارٍ قد تعفَى بالسَرَرِ
وقول آخر:

فألتك المرأة أبدت وسامةً
فقد أبدت المرأة جبهة ضينغم

وقول الآخر:

إذا لم تك الحاجات من همّة الفتى فليس بمغنٍ عنه عقد الرتائم^(١٤٠)

وقد شارك ابن مالك يونس في هذا التجويز، وقال بقوله، (لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى، إلا أن الثبوت دون ساكن، ومع ساكن أكثر من الحذف)^(١٤١) وإذا ما وجب الترجيح بين مذهب يونس ومذهب جمهور النحاة، فإن الحق مع ما ذهب إليه الجمهور، لأن ماجئ به من شواهد هي شواهد شعرية، وقد تلجئ الضرورة الشاعر إلى حذف النون، أما الموقف مما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي الذي لا يرى في التخفيف علة للحذف في هذا الموضع، وعلى الرغم من أهمية تعليقه ودقته، فإن ظاهرة الحذف في العربية لأغراض التخفيف والإيجاز تقع فيها على نطاق واسع، وتعد من وسائل التأويل النحوي التي يستعين بها النحاة في تصحيح النصوص التي تتعارض وما تفرضه القواعد النحوية من أحكام،

كما عدّها علماء العربية باباً من أبواب بلاغة العربية وشجاعتها.

حذف نون الوقاية:

هي نون تلحق الفعل لتقيه من الكسر، هذا هو رأي سيبويه،^(١٤٢) وعند ابن مالك سميت بنون الوقاية لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمني، ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة ومن التباس الفعل بالأسم في نحو: ضربني^(١٤٣)، كل ذلك وراء تسميتها (بنون الوقاية)، كما سميت (بنون العماد)^(١٤٤)، ويرجح أن يكون المبرد أول من استعمل هذه التسمية، ثم تداولها النحاة من بعده.^(١٤٥)

تلحق هذه النون ثلاثة مواضع من الكلام العربي، أولها الفعل، لتقيه من الكسر، وثانيها: الحروف، اذ تدخل في الحروف المشبهة بالفعل، كما تلحق الياء المجرورة بـ (من) و (عن)، زادوها هنا ليسلم ما قبلها على سكونه، كما سلم الفعل على فتحه^(١٤٦)، وثالثها: أسماء الافعال نحو (دراكني) بمعنى (ادركني).

وقد تعرضت هذه النون للحذف في المواضع الثلاثة، ألا أن الكلام هنا سيكون على وجودها وحذفها في الحروف، لأن البحث يضيق بأكثر من ذلك: أدخل العرب (نون الوقاية) مع (أن) وأخواتها من الحروف المشبهة بالفعل، فقالوا: (إنني) و (أنتي) و (كأنني) و (لكنني) و (لعنني) و (ليتني)، لأن الحروف مشبهات بالفعل، مفتوحة الأواخر زيدت فيها (النون) كما زيدت في الفعل لتسلم حركاتها، ولهذه النون مع هذه الحروف أكثر من وظيفة لغوية، فضلاً عن وظيفتها في الحفاظ على سلامة حركاتها، فأنها تفيد في زيادة التوكيد بهذه الحروف، فقولنا: (إنني مسافرٌ غداً أكد من قولنا (إني مسافرٌ غداً)، وهذه الوظيفة في تقدير الدكتور فاضل السامرائي أهم من وظيفتها في وقاية الحروف من الكسر.^(١٤٧) وقد جاءت هذه النون محذوفة في هذه الحروف، فقالوا: (إني) و (أنتي) و (لكنني) و (كأنني)، وبالاتبات والحذف جاءت في القرآن الكريم، فمن أمثلة الأثبات قوله تعالى: ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ (هود من الآية/٢)، وقوله: ﴿قَالُوا رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرَطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْعَى...﴾ (طه من الآية/٤٥)، وبالحذف جاء قوله تعالى: ﴿فَانْتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾ (الاعراف من الآية/٧١) وقوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ...﴾ (الاعراف من الآية/١٧٠).

ومن خلال استقرارها النون في القرآن الكريم مع (إِنَّ وَأَنَّ) خاصةً، يتضح أن هذا الحذف شائع جداً، فقد أحصى باحث حذفها، فوجد أنها جاءت محذوفة في (إني) (١٤٤) مرة، مقابل ثبوتها في (إنني) (٦) مرات، كما وردت فيه (أنا) (٣٣) مرة في مقابل (أننا) مرة واحدة.^(١٤٨) ويكاد النحاة يجمعون على أن أبرز الأسباب التي سوّغت هذا الحذف الثقل الذي تحدثه هذه النون مع هذه الحروف، مع كثرة استعمالها في الكلام العربي، يقول سيبويه: (فان قلت: ما بال العرب قد قالت: إني وكأني، ولعلي، ولكني، فانه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم، وأنهم يستقلون في كلامهم التضعيف، فلما كثر استعمالهم إياها، مع تضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء)^(١٤٩) وليس بعيداً من هذا لمعنى ما ذهب إليه المبرد، اذ يقول: (ويجوز فيهنّ الحذف فتقول: إني، وكأني، ولكني، وإتما جاز، لأنّ النون في (إنّ وكأّن) ثقيلة، وهي مع ذلك مشبهة بالفعل، وليست بأفعال، فحذفت كراهية التضعيف).^(١٥٠) وتتقدّم علة (كثرة الاستعمال) عللاً أخرى، عند ابن يعيش، سوغت حذف النون في هذه الحروف، التي منها: اجتمع النونات في آخرها، والعرب يستقلون التضعيف، فضلاً عن أن النون المحذوفة لم تكن اصلاً في الحرف، وانما بالحمل على الأفعال، فاجتماع هذه الأسباب سوّغوا حذف النون.^(١٥١) ولم تكن الدراسات الصوتية الحديثة بعيدة عن هذا التسويغ المتقدم فقد ركز علماء اللغة المحدثون على موضوع اجتماع النونات في هذا الموضوع، إذ إنّ العربية تكره توالي الأمثال في أبنيتها، وتذهب الى التخلص من توالي المقاطع المتماثلة متى اجتمعت، فتحذف واحداً، أو تغيّره الى صوت مخالف، والسبب في ذلك يعود الى صعوبة النطق بالاصوات المتماثلة- يقول بروكلمان: (اذا توالى مقطعان، اصواتهما الصامته متماثلة، أو متشابهة جداً، فانه يكتفى بواحد منهما، بسبب الارتباط الذهني بينهما).^(١٥٢) ولعل حذف النون مع هذه الأحرف من أبرز الأمثلة على كراهة توالي الأمثال في العربية. وكما لم يقتنع الدكتور فاضل السامرائي بعلّة الحذف للتخفيف في (لم يك) المتقدمة، فأنه هنا أيضاً لا يظنّ (أنّ البليغ يرجح استعمالاً على استعمال بلا سب، بل لابدّ لذلك من سبب)^(١٥٣) والسبب كما يراه أن هناك اغراضاً بلاغية تكمن وراء الاثبات والحذف، فقد (وقع الاستعمالان في كتاب الله (إني وإنني)، و (إنّا وإننا) فابقاء نون الوقاية ثابتة مع هذه الحروف لغرض الزيادة في التوكيد، إذ إنّ اجتماع ثلاث نونات يزيد في التأكيد، أو أن يكون لألحاقها غرض آخر، هو مراعاة مقام الأطالة، فقد يقتضي المقام الأطالة والتفصيل، فيؤتى بها، وقد يقتضي الإيجاز فلا تلحق)^(١٥٤) وقد ساق للاستدلال على ذلك مجموعة من الآيات.

وقبل أن يختم هذا البحث في حذف النون لابدّ من الإشارة الى أنّ هناك مواضع كثيرة تستحق الوقوف، يحول دون ذكرها خشية الأطالة، وضيق البحث، وأكتفى بالإشارة، بإيجاز، الى أحدها، وهو حذف النون من قولهم: (أَيْمَنَ الله) في القسم، و (أَيْمَنَ) اسم معرب، قد غيرته العرب ضروباً من التغيير، واتسعوا فيه بالحذف والتغيير ما

لم يتسعوا في غيره، فقالوا: أيمن الله، وأيم الله، وإيم الله، وم الله،^(١٥٥) وعلة هذا الحذف والتغيير، كما يذكر سيبويه، هو كثرة وروده في كلامهم، يقول في ذلك: (وبعض العرب تول: أَيْمُنُ الكعبة لأفعلن...) وكذلك: أَيْمُ الله، وأَيْمُنُ الله، إلا أن ذا كثر في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره، و أكثر من أن أصفه لك).^(١٥٦) حذف التنوين:

التنوين من ظواهر العربية التي انفردت بها، ولم تشاركها فيه لغة أخرى^(١٥٧)، وكان حظه من اهتمام النحاة واللغويين كبيراً، تجلّى ذلك واضحاً فيما أفردوا له في مصنفااتهم النحوية واللغوية والصوتية من مساحات واسعة، وأطالوا الكلام على أقسامه، وأنواعه، وما له من آثار صوتية على بنية الكلمة، ولم يخل، شأنه شأن ظواهر العربية الأخرى، من مسائل خلافية، سجلتها كتب النحو واللغة.

والتنوين كما يعرفه النحاة: نون ساكنة زائدة، تتبع حركة الآخر، ولا يؤتى بها لتأكيد الفعل، وتثبت لفظاً لا خطأً، وتكون له صورة في حالة النصب، دون حالة الرفع والجر، (لأن الكتابة مبنية على الوقف، والتنوين يسقط في الوقف رفعاً وجرأً، فلذا كتب في حال النصب الفاء، لأنه يقلب الفاء فيه).^(١٥٨) والتنوين عند المحدثين لا يعدو أن يكون حركة قصيرة، بعدها نون، وأن هذه الحركة والنون خاضعتان لنظام المقاطع في الكلام الموصول.^(١٥٩)

وقد حذف التنوين في أكثر من موضع من الكلام العربي، وكان (كثرة الاستعمال وطلب الخفة) أبرز علل هذا الحذف إلى جانب علل صوتية أخرى، ويعزو المبرد وقوع الحذف في التنوين إلى مضارعة لحروف المد واللين، فكما يقع الحذف في هذه الحروف وقع في التنوين، ومن وجوه المضارعة بينهما: أن التنوين كثيراً ما يقع بدلاً من هذه الحروف، وأنها تزداد في الموضع الذي تزداد فيه، فلما أشبهها التنوين، وجرى معها، أجري مجراها في الحذف.^(١٦٠) ولأن التنوين حرف ساكن، والحروف الساكنة أضعف من الحروف المتحركة، فإن الحذف يستوطنها، لأن الحذف (ضرب من الأعلال، والأعلال إلى السواكن لضعفها سبق منه إلى المتحركات لقوتها)^(١٦١) ومن مواضع حذف التنوين في العربية لكثرة الاستعمال:-

حذف التنوين من الأسم الموصوف بـ (أبن):

يحذف التنوين، لكثرة الاستعمال، من العلم الموصوف بـ (أبن) أو (بنت) مضافاً إلى علم، نحو: (جاءني زيد بن عمرو) في حالة الرفع، ويقال في حالتي النصب والجر: (رأيت زيد بن عمرو)، (ومررت بزيد بن عمرو)، أو مضافاً إلى كنيته، نحو: (هذا زيد بن أبي بكر)، إذ تجري الكنية من الأعلام مجرى الأسماء المضافة، نحو: عبد الله، وعبد الواحد، وكان القياس في الأسماء الموصوفة في الأمثلة السابقة أن تتنن، لكن التنوين حذف منها لكثرة ورود (أبن) صفة لها.

ويأتي سيبويه في طليعة من أشر هذا الحذف، وعبر عن اهتمامه به، إذ خصّه بباب مستقل في كتابه، عنوانه (هذا باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء، لغير إضافة، ولا دخول الألف واللام، ولا لأنه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبت التنوين فيه)^(١٦٢)

وفي تحديده لشروطها الحذف، وعلته، يقول: (وذلك كل اسم غالب، وصف (بأبن) ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كنية، أو أم وذلك قولك: هذا زيد بن محمد، وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم، ولأن التنوين حرف ساكن، وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان،... وهم ممّا (بمعنى: ربما) يحذفون الأكثر في كلامهم).^(١٦٣)

وتجري الكنية مجرى الاسم، يقال: هذا أبو عمرو بن العلاء، كما يقال: هذا زيد بن أبي عمرو، لأن الكنية كالاسم الغالب، ويحذف التنوين منه كما يحذف من نحو: هذا زيد بن عمرو، ويستشهد سيبويه على ذلك بقول الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء:

وما زلت أغلق أبواباً وأفتحها

حتى أتيت أبا عمرو بن عمار

وقول الآخر:

فلم أجبن، ولم أنكل، ولكن

يممت بها أبا صخر بن عمرو^(١٦٤)

يفهم من كلام سيبويه أن وراء هذا الحذف سببين: الأول: كثرة الاستعمال، والآخر: إلتقاء الساكنين، وتابعه في هذا التعليل ابن جني بقوله: (ومما حذفوا فيه التنوين أن يكون (ابن) وصفاً لعلم أو كنية أو لقب، فإن التنوين يُحذف من الاسم الأول لكثرة الاستعمال، ولإلتقاء الساكنين)^(١٦٥)، في حين قصر الرضي العلة على (كثرة الاستعمال).^(١٦٦)

ومن النحاة من يذهب إلى أن علة حذف التنوين في هذا الموضع من الكلام إنما تعود إلى طبيعة تركيب الصفة والموصوف، إذ وقع التنوين وسطاً، فحذف، وبقي نون (ابن) حرف اعراب، والذال من (زيد) تابعاً للنون تبعية (الميم) من قولنا: امرؤ، وامرئ، وامراً، وقد نسب ابن مالك في شرح التسهيل هذا الرأي إلى أبي علي الفارسي، إذ قال: (وزعم الفارسي أن نحو (زيد بن عمرو) عند قصد النعت، في غير النداء، مركب، وأن حركة المنعوت حركة إتياع كحركة ميم (مرء) على لغة من قال: هذا امرؤ، ورأيت امرءاً، ومررت بمرئ).^(١٦٧)

ونسبة ابن مالك هذا الرأي لأبي علي الفارسي غير دقيقة، فقد سبقه الى ذلك المبرد في المقتضب، وهو الذي يقول: (هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد، فيحذف التنوين من الموصوف، وذلك قولك (هذا زيد بن عبد الله) و (هذا عمرو بن زيد)، والكنية كالاسم، ... فهذا الباب والوجه، فأما أكثر النحويين فيذهبون الى أن التنوين انما حذف لالتقاء الساكنين، وكان هذا لازماً، لأنهما بمنزلة شيء واحد^(١٦٨)، وقد اختار الدكتور فاضل السامرائي رأي المبرد هذا، رافضاً القول بعلّة التقاء الساكنين، لأنه قد يلتقي ساكنان في غير الوصف نحو: (خالد ابن سعيد).^(١٦٩)

ولما كان الأصل في هذه المسألة إثبات التنوين في مثل هذا الموضع، وهم إنّما يحذفونه، طلباً للخفة، لكثرة دورانه في الكلمات، الا أننا لم نعدم من الشعراء من يثبت التنوين في هذا الموضع على الأصل، عندما يضطرون الى ذلك، وقد عدّه بعضهم من باب ما شدّ عن الاستعمال اللغوي الشائع^(١٧٠)، أو من باب الضرورة^(١٧١) من هذه الشواهد قول الشاعر الأغلب العجلي:

جارية من قيس بن ثعلبة كأنها حلية سيف مذهب

وقول الحطيئة:

إلا يكن مال يثاب فائته سيأتي ثنائي زيداً ابن مهلهل^(١٧٢)

ولم يترك النحاة هذه المسألة دون أن يضعوا لها من الضوابط ما يجعلها محصورة في تراكيب معينة، منها: **أولاً:** أن يكون الاسم الذي يحذف منه التنوين علماً موصوفاً بـ (ابن)، ومضافاً الى علم، نحو: جاءني زيد بن عمر، فتكون (ابن) قد وضعت بين علمين صريحين، أو ما يقارب العلمين، وهو الكنية، إذ تجري مجرى الاسم العلم، نحو: هذا أبو جعفر بن ابي محمد، أو بين لقبين مشهورين، نحو: هذا كرز بن قطنة^(١٧٣)، فإن لم يضاف (ابن) الى علم، نحو: (هذا زيد ابن أخينا)، لم يحذف التنوين، لأنه لم يكثر استعماله كثرته الى العلم، يقول المبرد: (ولو قلت: (هذا زيد ابن أخيك) لم يكن في (زيد) الا التنوين، لأن قولك: (ابن أخيك) ليس بعلم، ولأنك إنما تحذف التنوين من العلم، اذا كان منسوباً الى علم مثله).^(١٧٤)

ثانياً: أن تقع (ابن) صفة للعلم قبلها، فان وقعت خيراً لم يحذف التنوين، وان وقعت بين علمين، نحو قولنا: زيد ابن عمرو، فيكون (زيد) مبتدأ، و (ابن عمرو) الخبر، ومثله أن يقال: (إن بكراً ابن جعفر) و (ظننت محمداً ابن علي) فلا يحذف التنوين منها لوقوع (ابن) خبراً، وليس صفة، والعلّة في ذلك قلة استعمال (ابن) خبراً مع العلم، يضاف الى ذلك أن التنوين (إنما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين علامة التمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ وخبره).^(١٧٥)

وفي ضوء هذه المسألة وقع الخلاف في قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ (التوبة من الآية ٣٠/ فقرئت (عزير) قراءتين، الاولى بتنوين (عزير)، قرأ بها عاصم والكسائي، اذ جعل (عزيراً) مبتدأ، و (ابن) خبراً، حكاية عن مقال اليهود، والقراءة الثانية بحذف التنوين من (عزير)، وبها قرأ ابن كثير ونافع وغيرهما، اذ جعل (ابن) وصفاً لـ (عزير)، على تقدير مبتدأ محذوف، أي: هو عزيز بن الله، فيكون (هو) مبتدأ، و (عزير) الخبر، و (ابن الله) صفته.^(١٧٦) وقد ضعف بعض النحاة تخريج القراءة الثانية، لأن (عزيراً) لم يتقدم له ذكر فيكنى به، فهو عند المبرد وابن جني وجه بعيد^(١٧٧) والأوجه عند النحاة أن يكون (ابن) خبراً، الا أنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضرورة، ومثل هذا الحذف، كما يرى ابن جني، له نظائر كثيرة، (تكاد كثرتها تجعلها قياساً).^(١٧٨) وقد لازم حذف التنوين من العلم الموصوف بـ (ابن) طلباً للخفة، لكثرة استعماله، حذف ألف (ابن) خطأً حيثما وجب حذف التنوين، تثبت بثبوته، وتسقط بسقوطه، إذ بوقوع (ابن) صفة بين علمين، وبالشروط التي تقدمت يتحقق حذفان: الأول: لفظي، وهو حذف التنوين، والآخر: خطي، وهو حذف الألف من (ابن)، فان فقد شرط أو أكثر ثبت الأصلان: الألف والتنوين، فمثال ثبوت ألف (ابن) مع التنوين، لفقدان شروط حذفهما، قولنا: (إن زيدا ابن أخيك) و (جاءني زيد ابن أخيك)،^(١٧٩) يقول ابن يعيش: (إنه لما كثر إجراء (ابن) صفة على ما قبله من الأعلام، ولما كان (ابن) لا ينفك من أن يكون مضافاً الى (أب) أو (أم) وكثر استعماله، استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره، فحذفوا ألف الوصل من (ابن) لأنه لا يقوى فصله عما قبله، اذ كانت الصفة والموصوف عندهم كاشيء الواحد).^(١٨٠) وعلّة حذف الألف في (ابن) كما يراها ابن جني، تكمن في أن حذف التنوين من الاسم الموصول بـ (ابن) قد جعل الاسمين اسماً واحداً، وعند ذلك انتفت الحاجة الى الابتداء (بابن) فيحتاج الى الألف، فكان حقها أن تحذف خطأ، كما حذف لفظاً،^(١٨١) في موضع آخر يقول: (ولأنك جعلت الاسمين كالاسم الواحد، فالألف في (ابن) محذوفة من الخط، وذلك لأنك لا تقدر الوقف على الأول او الابتداء بالثاني).^(١٨٢) وإذا ما اعترض على هذا التعليل بأن نحو: (قم فأضرب زيدا) و (أقعد وأستم خالداً) الألف في (أضرب وأستم) من المثالين ثابتة، وان كان قبلهما حرفان لا ينفصلان بأنفسهما، وهما الفاء والواو، وليس اتصال (ابن) بما

قبله بأشد من اتصال الفعلين بالفاء والواو، والجواب، عند ابن جني، (أن بين الموضعين فرقاً، وذلك أن الاستعمال في (فأضرب)، (وأشتم) لم يكثر كثرته في إجراء (ابن) صفة على ما قبله، ولو كثر استعمال ذلك لحذفت الألف، ألا ترى أنه لما كثر (بسم الله) حذفت منه الألف).^(١٨٣)
حذف الحروف في باب (الترخيم):

الترخيم لغة: التليين، والترقيق، والتسهيل، يقال: صوتٌ رخيمٌ، إذا كان ليناً ضعيفاً، ومنه قول الشاعر:
لها بشرٌ مثل الحرير ومنطقٌ
رخيم الحواشي، لأهراء ولا ترزُ

يصف الشاعر امرأةً بعذوبة المنطق، ولين الكلام.^(١٨٤)

واصطلاحاً عند سيبويه: (الترخيم حذف أواخر الاسماء المفردة تخفيفاً، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً)^(١٨٥)، وعند آخرين: (حذف أواخر الاسماء في النداء)^(١٨٦) والترخيم بهذا المعنى، كما يرى ابن عصفور، تسمية مناسبة للوضع اللغوي لأن في حذف الآخر من الكلمة تسهلاً للنطق بها وتلييناً له، ولا يكون هذا الحذف إلا في النداء.^(١٨٧) وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك في ألفيته:
ترخيماً أحذف آخر المنادى
كياسعاً، فيمن دعا سعاداً^(١٨٨)

لماذا الحذف في الترخيم؟ ولم لا يكون إلا في النداء؟

كان سيبويه من أوائل من أجاب عن هذا السؤال في تعليل ظاهرة الحذف في هذا الباب من العربية، وحصره في النداء، بأن ذلك يعود إلى كثرة استعمال العرب لأسلوب النداء في حياتهم، ودورانه في كلامهم، ولذلك كثرت في هذا الباب وجوه الحذف بدءاً بحذف الفعل الناصب له وانتهاءً بحذف التنوين، وبقاء المتكلم من نحو (ياقوم)، يقول سيبويه: (واعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر، وإنما كان ذلك في النداء، لكثرة في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين، وكما حذفوا الياء من (قومي) ونحوه في النداء)^(١٨٩)، ويتساءل ابن عصفور عن علة حصر الترخيم في (باب النداء)، دون غيره من أساليب الكلام العربي. ثم يجيب (أنه كثير الاستعمال، ...، فلما كثر استعماله خففوا اللفظ، (لأن ما دار على الألسنة جديراً بأن يخفف)^(١٩٠) ويشاركة في هذا التعليل ابن يعيش، إذ يعزو ذلك إلى سعة استعمال النداء في كلامهم، (والكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها، فلذلك رخموا المنادى، وحذفوا آخره)^(١٩١)

ولأن النداء باب حذف، كما يرى ابن الوراق، فلا يكون الترخيم إلا في هذا الباب، فالمنادى المفرد قد يحذف منه التنوين والأعراب، (فلما جاء حذف التنوين منه والأعراب، جاز أيضاً حذف بعض حروفه، استخفافاً، لدلالة ما بقي عليه)^(١٩٢)، ولشدة ارتباط الترخيم بباب النداء حتى عد من خصائصه، لأن الترخيم المطرّد لا يكون إلا في النداء، وما جاء منه في غير النداء، فإنما يكون على سبيل الندرة أو من قبيل الضرورة.^(١٩٣)

ولا تحذف الحروف في الترخيم، عند النحاة، إلا بشروط، نذكر أهمها، وما يتعلق منها بموضوع البحث:
الأول: أن يكون المنادى علماً، لأن الأعلام كثيرة في كلام العرب، وهم لها أكثر استعمالاً وما كثر استعماله جاز فيه الحذف للتخفيف، وفي هذا الشرط يقول سيبويه: (وأعلم أنه ليس من أسم لا تكون في آخره هاء يحذف منه شيء، إذا لم يكن اسماً غالباً، نحو: زيد، وعمرو، من قبل أن المعارف الغالبة أكثر في الكلام، وهم لها أكثر استعمالاً، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء، نحو قولك: هذا زيد بن عمرو، ولم يقولوا: هذا زيد بن أخيك).^(١٩٤) وإنما وجب الترخيم في الأعلام، لأن الأعلام منقولة في الأكثر عن وضعها اللغوي إلى وضع ثانٍ، والنقل تغيير، وكذلك الترخيم هو تغيير، ذلك ما يراه ابن عصفور بقوله: (إن الأعلام أكثر تغييراً، ألا ترى أن الأعلام منقولة، لا إرتجال فيها، في مذهب، وإلا فمنهم من أنكر فيها الارتجال جملة، فلما كانت أشدّ تغييراً، كان الحذف إليها أسرع، لأن التغيير يأنس بالتغيير).^(١٩٥)

الثاني: أن يكون المنادى مفرداً، أي: ألا يكون جملة، لعدم تأثير النداء فيها، وألا يكون مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف، لكونهما معربين، ولأن المضاف والمضاف إليه جريا مجرى الكلمة الواحدة من وجه، ومجرى الكلمتين من وجه آخر، فلو رخم المضاف لرخم ما ليس بآخر الكلمة على الوجه الأول، ولو رخم المضاف إليه لرخم ما ليس بمنادى على الوجه الآخر، وكذلك حكم الشبيه بالمضاف فضلاً عن (أن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء، وأوجب له البناء، بعد أن كان معرباً، والمضاف والمضاف إليه لم يؤثر فيهما النداء، بل حالهما بعد النداء في الأعراب كحالهما قبل النداء)^(١٩٦) يضاف إلى ذلك أن ما ورد عن العرب مرخماً هو المفرد، فقالوا: (ياجار) و (ياعام) والمراد: ياحارث، وياعامر، ومنه قول مهلهل:

ياجار، لا تجهل على أشياخنا
إننا ذوو السّورات والأحلام^(١٩٧)

وفي هذا الشرط يقول سيبويه: (وأعلم أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه، ولا وصف، لأنهما غير مناديين، ولا يُرخم مضاف ولا اسمٌ منونٌ في النداء، من قبل أنه جرى على الأصل، وسلم من الحذف).^(١٩٨)
وللكوفيين موقف آخر من هذه المسألة، فقد أجازوا ترخيم المضاف، ويوقعون الحذف في آخر الاسم

المضاف اليه، وذلك نحو: (يا آل عام) في (يا آل عامر)، وحجتهم في ذلك ما ورد من شواهد شعرية، رُحِمَ بها المضاف اليه، منها قول زهير بن أبي سلمى:

خذوا حَظَكُمْ يا آل عَكْرَمَ، وأذكروا
أواصرنا، والرَّحْم بالغيب تُذكرُ

أراد: يا آل عكرمة.^(١٩٩) وخرَجَ سيبويه ما ورد من هذا النوع من الترخيم في غير النداء من باب الضرورة، وحذف آخر المنادى المضاف نادر، وأندر منه ما يحذف من المضاف اليه.^(٢٠٠)

وإذا كان المنادى العلم مفرداً، فإنَّ منه ما يحذف منه حرف واحد، ومنه ما يحذف منه حرفان، وما يحذف منه حرف واحد نحو قولنا: في (عامر) و (حارث): (يا عام) و (يا حار)، إذ يجوز فيه الضم والكسر، على اللغتين المعروفتين، أما ما يحذف منه في الترخيم حرفان، فهو نوعان، الأول: ما كان في آخره حرفان زائدان، زيِّداً معاً، من ذلك ما كان في آخره ألف ونون، نحو: (مروان) و (سعدان) فيقال فيهما: (يامرؤ) و (ياسعد) ومنه قول الشاعر: يامرؤ، إنَّ مطيتي محبوسة
ترجو الجباء، ورئها لم يئأس^(٢٠١)

ومثله ما كان في آخره ألف التأنيث، نحو: (حمراء) و (صحراء) إذا سُمِّيَ بهما، فيقال: (يا حمر أقبلي)، و (يا صخر).

والآخر: ما يحذف منه حرفان، ما كان آخر الاسم منه حرفاً أصلياً، وقبله حرف مدّ زائد، فانه يحذف منه الحرفان، ويجريان معاً مجرى الزائدين، فيقال في (عمار) و (منصور): (يا عم) و (يا منص).^(٢٠٢)

الثالث: أن يكون المنادى زائداً على ثلاثة أحرف، وكان كذلك لأن الغرض من الترخيم التخفيف، ولأن الثلاثي أقلّ الأصول وأخفها، فلو رخم الثلاثي للتخفيف لكان اجحافاً،^(٢٠٣) وينسب السيرافي القول بهذا الشرط الى أهل البصرة كلهم، ومعهم الكسائي ومتبعوه من أهل الكوفة، فهم مجمعون على أن الاسم اذا كان على ثلاثة أحرف، وليس الحرف الثالث هاء تأنيث لم يرخم.^(٢٠٤)

أمّا ما كان على ثلاثة أحرف، والثالث منه هاء التأنيث، فانه جاز ترخيمه، لأن الهاء ليست من بناء الاسم، وإنما هي بمنزلة اسم ضمّ الى اسم، فلما كانت في المعنى منفصلة جاز حذفها^(٢٠٥)، ولا يشترط في ترخيم ما كان فيه هاء التأنيث العلميّة، وانما ساغ ذلك، وإن لم يكن علماً، فقالوا: (ياثب) و (ياعض) في: (شبة) و (عضة)، وذلك (لكثرة ما فيه هاء التأنيث، فانه يكثر في شيء ككثرته، لما تقدّم من أنه كاسم ضمّ الى اسم، ولأن تاء التأنيث تُبدل هاء في الوقف أبداً، مطرداً، ودخولها في الكلام أكثر من دخول ألفي التأنيث، ...، فلما كانت الهاء كذلك ساغ حذفها وكان أولى لما يحصل بذلك من الخفة، مع عدم الأخلال ببنية الكلمة، لأن التغيير اللازم لها من نقلها من التاء الى الهاء يُسهّل تغييرها بالحذف، لأن التغيير مؤنسّ بالتغيير).^(٢٠٦)

وتحذف تاء التأنيث في الكلمة للتخيم سواء أقلت حروف الكلمة أم كثرت، وسواء أكانت شائعة أم خاصة، فقالوا في (سلمة) (ياسلم أقبل)، وفي (مرجانة): (يامرجان أقبلي)، وفي النكرة قالوا: (ياعاذل أقبلي) يريدون (عاذلة)^(٢٠٧)، وإذا وقف على المرخم بحذف التاء، فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة، فيقال في ترخيم (طلحة): (ياطلحة)، وسميت هذه الهاء بـ (هاء السكت)، وقيل هي التاء المحذوفة، أعيدت لبيان الحركة^(٢٠٨)، ويجوز، على قلة، الوقوف بغير هاء، فيقال: (ياحزمل) والمراد (ياحرمة).^(٢٠٩)

حركة الحرف الذي يلي الحرف المحذوف:

يكون المرخم من حيث حركة الحرف الذي يلي الحرف المحذوف على لغتين: الأولى: لغة من ينتظر الحرف، والأخرى: لغة من لا ينتظر، وقد يطلق عليهما: لغة (ياحار) ولغة (ياحار)^(٢١٠)، وعلى اللغة الأولى يحذف آخر الاسم، ويكون المحذوف مراداً في الحكم، كالثابت المنطوق به، ويترك ما قبل المحذوف على حاله، في حركته، وسكونه، إيداناً وإشعاراً بإرادته، وضمة البناء التي يحدثها النداء تكون مقدرة على حرف الاعراب المحذوف، إذ ليس الحرف الذي يسبق الحرف المحذوف بحرف إعراب، فلذلك يبقى على حاله من الحركة.^(٢١١)

وهذه اللغة هي الأغلب والأعرف والأكثر، ولذلك كثر في الترخيم تقدير ثبوت المحذوف، فيقال في (حارث، وجعفر) (ياحار) و (ياجعف)، وقد اختار سيبويه هذه اللغة بقوله: (وأعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابت على حركته، التي كانت فيه قبل أن تحذف، إن كان فتحاً أو كسراً أو ضمّاً، أو وقفاً، لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسماً ثابتاً في النداء، وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الأعراب تخفيفاً في هذا الموضع، وبقي الحرف الذي يلي ما حُذِفَ على حاله).^(٢١٢)

أمّا اللغة الثانية، لغة من لا ينتظر، فيحذف فيها الحرف من آخر الاسم المرخم، ويبقى الاسم قائماً برأسه، غير منقوص منه، ويعامل معاملة الاسماء التامة من البناء على الضمّ، فيقال في (حارث): (ياحار) وفي (جعفر): (ياجعف). أمّا حركة ما رخم ممّا حذف منه (تاء التأنيث)، فانه يجوز على اللغتين، فيقال في (طلحة): (يا طلح،

ويُطْلَحُ)، ومن العرب من يفتح (التاء) فيقول: (ياطلحة)، ومنه قول الشاعر النابغة الذبياني:

كَلِّينِي لَهُمْ، يَا أُمَيْمَةَ، نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَفَاسِيهِ، بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(٢١٣)

وللنحاة، كما يقول أبو حيان، كلام كثير في هذه الفتحة، فمنهم من ذهب إلى أنه المنادى، منصوب على أصله، ولم يَنُون، لأنه غير منصرف، وهو ما يميل إليه أبو حيان، وذهب آخرون إلى أن الاسم بُني على الفتح، لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه، لو أعرب لجرى مجرى: لا رجلَ في الدار.^(٢١٤)

ولابن مالك في شرح التسهيل رأي، نراه معه، أنه الأسهل في تعليل فتحة التاء هذه، إذ يرى أنها إتياع لفتحة ما قبلها، كما كانت فتحة المنعوت في نحو: (يازيد بن عمرو) إتياعاً لفتحة (ابن)، و (وإتياع الثاني الأول أحق بالجواز، لا سيما في كلمة واحدة).^(٢١٥)

المبحث الثاني

الحذف في (حروف المعاني)

الحذف لا يليق بالحروف، كما يقرر النحاة، وإنَّ أعدل أحوالها أن تستعمل غير محذوفة، وحجتهم في ذلك: أنَّ الغرض من الحروف إنما هو الاختصار، ولو حذف الحروف تخفيفاً، لكان في ذلك إفراط في الأيجاز والاختصار، ولأنَّ اختصار المختصر، كما يرى ابن جني، إجحاف.^(٢١٦) ويرى ابن يعيش أنَّ الحذف في الحروف بعيد جداً، (لأنَّه نوعٌ من التصرف، والحروف لا تصرف لها لعدم اشتقاقها، والأمر الآخر: أنَّ هذه الحروف وضعت اختصاراً، نائبة عن الأفعال، دالة على معانيها، ...، فلو اختصرت هذه الحروف، وحذفت منها شيئاً، لكان اختصاراً لمختصر، وذلك إجحاف، ولذلك بُعد الحذف فيها).^(٢١٧)

حذف حروف الجر:

كثرة حروف الجر في العربية، وكثرة دورانها، واستعمالها في الكلام العربي كان مدعاة لحذفها في مواضع قياسية وسماعية من كلامهم، تخفيفاً، (لأنَّ الشيء إذا كثّر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره مما هو مثله)^(٢١٨) وعلى الرغم من عدم تجويز النحاة لمثل هذا الحذف في حروف الجر إلا أنه لم يكن أمامهم، وهم يواجهون كثرة هذا الحذف في المأثور اللغوي، إلا أن يضطروا إلى الاعتراف بوجوده، وكانت حجتهم في عدم التجويز أنَّ الجار والمجرور بمنزلة الكلمة الواحدة، إذ (ليس كلُّ جارٍ يُضمَر، لأن المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرفٍ واحد).^(٢١٩)

ومن أبرز مواضع حذف حروف الجر القياسية حذفها من مفعول الأفعال المتعدية بهذه الحروف مع (أنَّ) و (أن)، لكثرة استعمال هذين الحرفين مع حروف الجر، ولعل سببويه أول من نبّه إلى ذلك، فبعد أن يسوق عدداً من الآيات القرآنية التي وقع فيها مثل هذا الحرف، ومنها قوله تعالى:

﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾ (القمر/ ١٠)

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (هود/ ٢٥)

﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (الجن/ ١٨)

﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء/ ٩٢)

إذ المراد من هذه الآيات: بأنِّي مغلوب فانتصر، وبأنِّي لكم نذير مبين، ولأنَّ المساجد لله فلا تدعوا مع الله احداً، ولأنَّ هذه أمتكم... بعد أن سرد هذه الآيات، وما يراد بها، يقول: (ولو قال إنسان إنَّ (أنَّ) في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار، ...، لكان قوياً، ... ويقوّي ذلك قوله (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) لأنهم لا يقدمون (أنَّ) ويبتدئونها، ويعملون فيها ما بعدها)^(٢٢٠) في موضع آخر من الكتاب يقول: (وَأَعْلَمُ أَنَّ اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أنَّ) كما حذف من (أنَّ)، جعلوها بمنزلة المصدر، حين قلت: فعلتُ ذاك حَذَرَ الشر، أي: لحذر الشر، ...، ومثل ذلك قولك: إنما انقطع إليك أن تكرمه، أي: لأن تكرمه).^(٢٢١)

ومن ورود هذا الحذف في الشعر قول الفضل بن العباس بن عتبة:

لا تطمعوا أن تهينونا ونكرمكم وإنَّ نكفَّ الأذى عنكم وتؤذونا

الله يعلم أننا لآنحــبكم ولا نلــومكم أن لا تحبونا

وتقدير المعنى: في أن تهينونا، وفي أن نكفَّ، وعلى أن لا تحبونا^(٢٢٢)

وقد اشترط النحاة لصحة هذا الحذف لحروف الجر أمن اللبس، فان خيف اللبس امتنع الحذف^(٢٢٣)، وفي هذا المعنى يقول أبو حيان في الارتشاف، (وأطرد حذف حرف الجر المتعين مع (أنَّ وأن) نحو: غضبتُ أن تخرج، وعجبتُ أنك تقوم، أي: من أن تخرج، ومن أنك تقوم، فإن أتيت بصريح المصدر لم يجز الحذف، نحو: عجبت من قيامك، فإن لم يتعين الجر لم يجز الحذف، وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرفين مختلفي المعنى، نحو: رغبتُ في أنك تقوم، ورغبتُ عن أن تقوم)^(٢٢٤)، وإلى هذا الشرط أشار ابن مالك بقوله:

نقلاً، وفي (أن) و (أن) يطرد مع أمن لبس: كعجبت أن يدوا (٢٢٥)

وقد أضاف النحاة الى علة (كثرة الاستعمال) التي أشار إليها سيبويه في نصّه المتقدم، علة أخرى، تلتقي مع علة (كثرة الاستعمال) في طلب الخفة، أعني بها: طول (أن) وأن) بصلتها، والطول يستدعي التخفيف (٢٢٦) ولخو المصدر الصريح من الاستطالة لا يحذف معه حرف الجر، إذ لا يقال: رغبت لقاءك، والمراد: في لقاءك، فلا مسوغ هنا لعدم الطول، ومن أمثلة إثبات حرف الجر مع المصدر الصريح قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ (الاعراف من الآية/٢٨) وقد حذف مع الفعل نفسه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾ (النساء من الآية/٥٨) ويرى الباحث أن العلة التي اعتل بها سيبويه لمثل هذا الحذف، وهي كثرة استعمالها مع حروف الجر في الكلام العربي هي الأرجح، والأقرب الى التعليل اللغوي، وان كانت الأخرى غير بعيدة عن معنى الأولى، وهو طلب الاستخفاف، غير أن عدم حذف حروف الجر مع الاسماء الموصولة (الذي) و (من) وقد طالبت الصلة بهما، يجعل القول بأن علة الحذف هو طول صلة (أن) وأن) قولاً ضعيفاً. وقد خلف حذف حروف الجر مع (أن) وأن) مسألة خلافية بين النحاة، لا نرى بأساً من المرور عليها بايجاز، فقد اختلفوا في إعراب المصدر المؤول من (أن) وأن) وصلتهما بعد حذف حرف الجر، منهم من يرى أنه في محل نصب، ومنهم من يرى أنه في محل جر، وقد تزعم الخليل وسيبويه الفريق الذي يرى أنه في محل نصب، وأن الفعل بعد حذف حرف الجر وصل الى المفعول به، فعمل فيه، وتابعهما في ذلك كل من الفراء والأخفش الأوسط، والمبرد والزجاج (٢٢٧)، يقول سيبويه: (وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (المؤمنون من الآية/٥٢) فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة، فان حذف اللام من (أن) فهو نصب (٢٢٨)، ولم يعترض سيبويه على هذا الرأي، وإنما علق عليه بقوله: (ولو قال إنسان: إن (أن) في موضع جر ... لكان قولاً قوياً) (٢٢٩) وتزعم الكسائي الفريق الآخر الذي يعرب المصدر المؤول منهما بعد حذف حرف الجر في محل جر، ينقل الفراء عن الكسائي، وهو لا يقول به، (وكان الكسائي يقول في (أن) هي في موضع خفض) (٢٣٠) وقد أنكر عليه هذا القول بقوله: (ولا اعرف ذلك) (٢٣١)، وحجة هذا الفريق ظهور الجر في المعطوف على المصدر المؤول الذي حذف منه حرف الجر في قول الفرزدق:

وما زرت سلمى أن تكون حبيبة لي، ولا دين بها، أنا طالبه (٢٣٢)

بجر (دين) عطفاً على (أن تكون).

وكان السهيلي أبرز من ارتضى هذا المذهب، ودافع عنه (٢٣٣)، واختاره من المحدثين الاستاذ عباس حسن، وعلل اختياره بأنه لا داعي لأن يكون المصدر المؤول في محل نصب، لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ بعد حذفه (٢٣٤) ويجد الباحث نفسه أقرب الى المذهب الأول القائل بأن المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر في محل نصب، إذ إنه الأقيس والأولى، لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرأ، لأن الفعل يصل الى مفعوله دون واسطة ظاهرة، فلا مسوغ لتقدير عامل مضمر، سواء أكان هذا المضمر ضعيفاً أم قوياً (٢٣٥)

ومن صور الحذف السماعي لحروف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال، حذفها مع ظروف المكان المختصة، إذ قسم النحاة ظروف المكان من حيث تعدية الفعل اليه أو عدم تعديته على قسمين: المبهم، وهو ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تحصره، ولا تعرف حقيقته بنفسه، بل بما يُضاف اليه، نحو: مكان، ناحية، أمام، خلف، فوق ... الخ، وغير ذلك من الاسماء المبهمة غير المشتقة من لفظ الفعل، وما دخل من الأفعال على هذا النوع من الظروف فانه يتعدى إليها مباشرة، وبغير حرف جر، فيقال: جلست مجلساً، ووقفت قدماك، ووراءك، وتنصب هذه الاسماء على الظرفية. والقسم الثاني من ظروف المكان هو ما كان مختصاً، وهو عكس المبهم، أي ما كان له أقطار تحصره، ونهايات تحيط به، كالدار، والمسجد، والسوق/ وكما أن الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به إلا بحرف جر، نحو: (وقفت في الدار) و (أقمت في المسجد) و (جلست في مكة) (٢٣٦)، يقول ابن عصفور: (إعلم أن الأفعال كلها تتعدى الى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومحدود بنفسها إلا ظروف المكان المختصة، فان الفعل لا يصل إليها إلا بواسطة، نحو: قمت في الدار، وقعدت في المسجد، وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص). (٢٣٧)

غير أن من الأفعال اللازمة الداخلة على ظرف المكان المختص ما جاء شاذاً عن القاعدة المتقدمة، فنصبت أسماء المكان، الداخلة عليها وقد حذف منها حرف الجر، توسعاً، لكثرة استعمال هذه الأفعال مع ظروف المكان المختصة، ويذكر النحاة من بين هذه الأفعال: (دخل، سكن، نزل، ذهب)، يقول سيبويه: (وأما دخلته دخولاً، وولجته ولوجاً، فأنما هي: ولجت فيه، ودخلت فيه، ولكنه ألقى (في) استخفافاً، كما قالوا: نبئت زيداً، وإنما يريد: نبئت عن زيد). (٢٣٨) وفي تعليقه على قوله تعالى: ﴿فأين تذهبون﴾ (التكوير/ ٢٦) يقول الفراء: (العرب تقول: الى اين تذهبون،

واين تذهبون، ويقولون: ذهبْتُ الشامَ، وذهبتُ السوقَ، وخرجتُ الشامَ، ... واستجازوا في هذه الأحرف إلقاء (الى) لكثرة استعمالهم إياه^(٢٣٩) وفي هذا المعنى يقول الرضي: (اعلم أن (دخلتُ) و (سكنتُ) و (نزلتُ) تنصب على الظرفية كلَّ مكان دخلت عليه، مبهماً كان أولاً، نحو: (دخلت الدار) و (نزلت الخان) و (سكنت الغرفة)، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة، فحذف حرف الجر).^(٢٤٠) ويفهم من قول الرضي أنَّ كثرة حذف حروف الجر مع هذه الأفعال كان مدعاة لأن تتجاوز دخولها على أسماء الأماكن المختصة، الى المبهمة، حتى غُذَّ الحذف مع ما كثر حذفه قياسياً، ومع ما لم يكثر فانه يقبل، ويقتصر فيه على السماع.^(٢٤١) وعلى هذا الاساس، كانت علة (كثرة الاستعمال) وراء حمل بعض اسماء المكان المختصة على المبهم من المكان في الاستعمال، فجاءت مجردة من حرف الجر، منها لفظ (مكان)، يقول الجامي: (وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ (مكان) وان كان معيناً، نحو: جلستُ مكانك، لكثرت في الاستعمال ... لا لأبهامه).^(٢٤٢) وما جاء من اسماء المكان منصوبة بعد هذه الأفعال اختلف في ناصبها، هل هو النصب فيها على المفعولية، أو على الظرفية، ولعلَّ منشأ الخلاف في هذه المسألة يعود الى أنَّ هذه الأفعال تستعمل مرة بحرف الجر، ومرة بغيره، نحو دخلتُ البيت. ودخلت الى البيت. فمذهب سيبويه أنَّ هذه الأسماء منصوبة على الظرفية، وأنَّ الأصل في المسألة أنَّ ظرف المكان المختص لا تصل إليها الأفعال إلا بواسطة، نحو: قمتُ في الدار، وقعدت في المسجد، فلا يقال: قمتُ الدار، ولا قعدتُ المسجد، إلا أن العرب شددت من ذلك، فحذفت حروف الجر مع الأفعال التي كثر استعمالها مع هذه الظروف، ومنها (ذهبت ودخلت) نَسَب هذا المذهب الى سيبويه الرضي^(٢٤٣)، ووافقه عليه جمهرة النحاة^(٢٤٤)، يقول ابو حيان في الارتشاف: (وقالت العرب: ذهبْتُ الشامَ، وهذا عند سيبويه ظرف مختص، انتصب على إسقاط (في) تشبيهاً بغير المختص، ولا يجوز نصب (الشام) إلا مع ذهب).^(٢٤٥) وينسب القول بأن هذه الاسماء منصوبة انتصاب المفعول به، وأنَّ الفعل (دخل) في نحو: دخلتُ المسجد، فعل متعد، فما بعده مفعول به، لا مفعول فيه، الى كل من المبرد والأخفش والجرمي.^(٢٤٦) إذ ينسب ابن يعيش الى المبرد قوله في الفعل (دخل) في نحو: (دخلت الدار): (هو من الأفعال التي تعدى تارة بنفسها، وتارة بحرف الجر، نحو (نصحت زيدا، و (نصحت لزيد) (وشكرته وشكرت له) فكذلك: (دخلت الدار) و (دخلت فيها).^(٢٤٧)

أما موقف الأخفش فينقله لنا ابن عصفور بأن الفعل (دخلتُ) في نحو: (دخلت الدار) متعدية الى مفعول به، وأنَّ الدار واشباهها منصوبة بعدها على أنَّه مفعول، والذي حمل على ذلك اطراد وصول (دخلت) الى ما بعدها بنفسها، نحو: (دخلت المسجد).^(٢٤٨)

وقد وقف عدد من النحاة مع مذهب سيبويه، ودافعوا عنه، منهم الرضي الذي يرى أن الاصح أن هذه الأفعال لازمة،^(٢٤٩) ويصف ابن عصفور ما ذهب اليه الأخفش خاصة بأنه فاسد، وساق من الأدلة ما يثبت ذلك،^(٢٥٠) والصواب عند ابن يعيش أن (دخل) من قبيل الأفعال اللازمة، وإنما يتعدى بحرف الجر، نحو: دخلت الى البيت، وإنما حذف منه حرف الجر توسعاً لكثرة الاستعمال.^(٢٥١)

ولعباس حسن في النحو الوافي رأي آخر، اقرب الى رأي سيبويه، إذ يرى أنَّ هذه الاسماء نُصبت بنزع الخافض، لأن ذلك (أولى من القول بأنها مفعول به، وأن الفعل قبلها نصبها شذوذاً، لأنَّ نصبها على المفعولية مباشرة، ولو على وجه الشذوذ قد يوحى خطأ. أن الفعل قبلها متعد بنفسه، وأن المعنى لا يحتاج الى المحذوف، فيقع في الوهم إباحة تعديته مباشرة في غيرها).^(٢٥٢) ولا يجد الباحث نفسه، بعد استعراض هذه المذاهب في نصب أسماء المكان بعد هذه الأفعال، إلا أن يقف موقف سيبويه وجمهور النحاة، ويذهب الى أن حذف ما كان موجوداً لكثرة الاستعمال، لا يلغي حكم الفعل وما دخل عليه من كونه فعلاً لازماً، وأن الأسماء باقية على ظرفيتها، وقد نُصبت بعد حذف حرف الجر إتساعاً لكثرة دورانها في الكلام. ومن هذا الباب ايضاً قد يحمل على هذا النوع من الحذف، إتساعاً، وطلباً للخفة، حذف حرف الجر من الأفعال التي تتعدى الى مفعولين، تتعدى الى الأول بنفسها من غير واسطة، والى الثاني بواسطة حرف الجر، وعلى قاعدة أن (الطول يستدعي التخفيف) فقد سُمع حذف حرف الجر مع أفعال معدودة، تحفظ ولا يُقاس عليها،^(٢٥٣) وهذه الأفعال هي: (اختار، واستغفر، وسمى، وكَتَى، وأمر) نحو: اخترت الرجال زيدا، والمراد: من الرجال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (الاعراف من الاية/ ١٥٥) والمعنى: من قومه^(٢٥٤)، ومنه قول الشاعر:

استغفر الله ذنباً لست مُحصيُهُ ربَّ العباد، اليه الوجهُ والعملُ

يريد: من ذنب^(٢٥٥)، ومنه قول الفرزدق:

ومنا الذي اختير الرجال سماحةً وجوداً، إذا هبَّ الرياح الزعازغُ

والأصل: من الرجال، وهو المفعول الثاني المقيد بحرف الجر (لاختار)، والمفعول الأول هنا نائب فاعل، وهو الضمير العائد الى (الذي)، ويعلق صاحب خزانة لأدب على هذا الحذف بقوله: (وهذا الحذف كثير الاستعمال).^(٢٥٦) ويقال ايضاً: سميتُك زيدا، والمراد: بزيد، وكنيتك أبا عبد الله، والمراد: بأبي عبد الله، ويقال ايضاً: أمرتُك الخير، والمراد: بالخير، ومنه قول الشاعر:

أمرتُكُ الخَيْرَ فافعلْ ما أُمِرتَ به قد تركتُكُ ذا مالٍ وذا نَسَبٍ (٢٥٧)

يقول ابن الوراق: (اعلم أنَّ الأولى في هذا الباب أنَّ يتعدى بحرف الجر، وانما حذف حرف الجر استخفافاً، ولا يقاس عليه) (٢٨٥) وفي موضع آخر يقول: (ومنه ما يحذف استخفافاً، لكثرة في كلامهم، كقولهم: ... سميئُكُ زِيداً، وكنيتُكُ أبا عبد الله، لأن هذه الأشياء قد كثرت في كلامهم، فأستخفوها، فحذفوا حرف الجر). (٢٥٩) ولا يحذف حرف الجر مع هذه الأفعال إلا إذا كان في الفعل ما يدل عليه، ففي مثل: اخترت الرجال زِيداً، فإن لفظ الاختيار يقتضي تبعيضاً، فجاز حذف حرف الجر (من) لدلالة الفعل عليه، وعليه فقد ترتب على هذا الحذف شرطان: هما: ما يدل على الحرف المحذوف، وموضع الحذف، (فإن نقص هذان الشرطان، أو أحدهما، لم يجوز النحاة حذف حرف الجر أصلاً). (٢٦٠) وما عد ذلك لم يجوز النحاة حذف حرف الجر من مفعوله إلا في ضرورة الشعر، ومنه قول الشاعر جرير:

تمرون الديار، ولم تعوجوا
يريد: على الديار، فحذف (على).
كلامكمُ عليَّ إذن حرام (٢٦١)

ويذهب الأخفش الصغير (٣١٥هـ) الى أبعد مما ذهب اليه النحاة، إذ جعل حذف حرف الجر، إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف حذفاً قياسياً في كل فعل لازم، فقد أجاز الحذف في نحو: بريثُ القلم السكين، يريد: بالسكين، لأنه قد تعيّن حرف الجر المحذوف وهو (الباء) وموضع الحذف، وهو السكين، ويمنع هذا الحذف إذا ما اختل الشرطان أو أحدهما، فقد منع الحذف في نحو: رغبتُ الأمر، لأنه لا يعلم نوع الحرف، فقد يحتمل الكلام: رغبتُ في الأمر، أو عن الأمر. (٢٦٢)

والصحيح عند النحاة عدم جواز ذلك، لأن ما ورد منه قليل، لا يسوّغ قياسية هذا الحذف، وإنما هو محصور في أفعال قليلة مسموعة. (٢٦٣)

قولهم: (لاه أبوك): ومن صور الحذف السماعي لحرف الجر قولهم: (لاه أبوك) ولعلّ سيبويه كان أول من أشار الى هذا الحذف في هذا الموضع، ناسباً القول فيه الى الخليل، فقال: (وزعم الخليل أنَّ قولهم: (لاه أبوك) ... إنما هو على (له أبوك)، ولكنهم حذفوا الجار، والألف واللام، تخفيفاً على اللسان، ... يحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم الى تخفيف ما أكثروا استعماله أوج) (٢٦٤) ومن الشعر يستشهد النحاة لهذا الحذف بقول الشاعر ذي الاصبغ العدواني:

لاه ابنُ عمِّك، لا أَفضَلْتُ في حَسَبِ عَنِّي، ولا أَنتَ دِيَّاني فتخزوني (٢٦٥)

وإذا كان النحاة قد اتفقوا على أنَّ في قول العرب: (لاه أبوك) حذفاً، علته التخفيف وكثرة الاستعمال، إلا أنهم قد اختلفوا في المحذوف من هذا الأسلوب فالمحذوف عند سيبويه: لام الجر، ولام التعريف، وبقيت اللام الأصلية، وهو ما يفهم من نصّ سيبويه المتقدم. والمحذوف عند المبرد هو لام التعريف، واللام الأصلية، والباقية هي لام الجر، وكان أصلها مكسوراً، وإن فتحت لئلا ترجع الألف الى الياء، وحجة المبرد أنَّ حرف الجر لا يجوز أن يحذف، وهي عنده أولى بالبقاء في هذا الموضع، لأنها دخلت لمعنى، وفتحت لام الجر، لأنها في الأصل مفتوحة (٢٦٦)، وهو بهذا يخالف مذهب جمهور النحاة (٢٦٧)، منهم ابو علي الفارسي، الذي يرى أنَّ حذف اللام الأصلية يؤدي بالمتكلم الى الابتداء بالساكن، وقبله ذهب ابن الشجري، فأنكر أن تكون اللام في (لاه أبوك) هي لام الجر، وفتحت لمجاورتها الألف، والأصل عنده (له) حذف لام الجر، واعمل محذوفاً، كما قيل: الله لأفعلن. (٢٦٨) وكما قالوا: (لاه أبوك) تخفيفاً لكثرة استعماله، قالوا أيضاً (لهي أبوك) بدلاً من (له أبوك)، مبنياً على الفتح بناء الظروف المبنية، لتضمنه معنى الحرفين المحذوفين: لام الجر، ولام التعريف، كما بني (أمس) و (الآن)، إذ قلبوا لام الكلمة الى موضع العين، وأبدلوا من الألف ياء، يقول الرضي: (وقريبٌ من الظروف المبنية قولهم: (لهي أبوك) أي: (له أبوك)، لأن أصله الجار والمجرور، وحكمه حكم الظروف، عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدّر لام التعريف). (٢٦٩) ويرى الباحث في خلاف النحاة حول الحرف المحذوف في قولهم: (لاه أبوك) أنَّ ما ذهب اليه سيبويه، ووافقه جمهور النحاة من أن المحذوف هو حرف الجر، وليس الألف الأصلية، هو الأرجح، إذ إنَّ حذف حروف الجر من اللفظ اختصاراً واستخفافاً أمرٌ سائع في العربية، خاصة إذا كان في اللفظ ما يدل عليها (فتجري لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ، وتكون مرادة في المحذوف منه) (٢٧٠) وأمام كثير من شواهد حذف حروف الجر في الكلام العربي، وفي القرآن خاصة، تكون حجة عدم جواز حذف حرف الجر، التي قدّمها الفريق الآخر ضغينة، والقول بحذف اللام الأصلية أمراً غير مقبول. وبالكلام على الحذف في قولهم: (لاه أبوك) نكون قد أتينا على آخر ما في هذا البحث، الذي قدمنا فيه جهداً متواضعاً، نرجو أن يكون نافعاً لمحبي العربية، والمتطلعين الى معرفة اسرارها، والوقوف على سر اعجازها وبلاغتها، إن وفقتا فيه فذلك من توفيق الله ونعمه، وإن كانت الاخرى فحسبنا أننا بذلنا ما في وسعنا من جهد، وأخلصنا النية في خدمة لغة كتاب الله العزيز، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

خاتمة البحث

بعد هذه الجولة في دراسة واحدة من ابرز العلل في العربية، علة (كثرة الاستعمال) التي اعتمدت في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية والنحوية والصرفية والدلالية، من الحكمه أن نسجل النتائج الآتية.

أولاً: أن العرب أمة تميل الى الأيجاز، وتتأى عن الاكثار في الكلام، وكان الحذف في الحروف أحد سبلهم لتحقيق هذه الغاية، لأنّ الكلام، عندهم، اذا طال كان، الحذف أجمل.

ثانياً: أن اللغة العربية لغة حيّة، تنمو وتتطور بفعل الزمن، ومن أوجه نموّها أنها تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وكانت علة (كثرة الاستعمال) وراء الكثير من التطورات والتغييرات التي شهدتها الكثير من الألفاظ والأساليب، تيسيراً لنطقها.

ثالثاً: أظهر البحث أن علة (كثرة الاستعمال) كانت حاضرة في تفسير الكثير من ظواهر اللغة، وأساليب الكلام، وكان أحد الأصول الثابتة في وضع القواعد، إذ إنها، كما يرى السيوطي، اعتمدت في كثير من أبواب النحو العربي.

رابعاً: أن احتفاء العرب بعلّة (كثرة الاستعمال) كان كبيراً جداً. تمثل ذلك فيما احتلت من مساحات واسعة في مؤلفات النحو واللغة والصرف، وخاصة في (كتاب سيبويه)، الأمر الذي دفع صاحب الكتاب أن يقول: إنّ ما حذف لكثرة الاستعمال كثير، وهو، عند ابن جني، أكثر من أن يذكر.

خامساً: أنّ علة (كثرة الاستعمال) علة قوية، امتدت في تعطيل الكثير من الظواهر اللغوية، وقد بلغت من القوة ما جعل العرب يقدمونها على (القياس)، فاذا ما تعارض القياس، وكثرة الاستعمال، قدّم ما كثر استعماله، وإن كان شاذاً في القياس.

سادساً: أنّ العرب في اعتمادهم علة (كثرة الاستعمال) في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية، كانوا سباقين الى ادراك حقيقة علمية، مفادها أن التراكيب اللغوية، مفردات وأساليب، حين يكثر استعمالها، ودورانها على ألسنة المتكلمين، تدخلها تغييرات، من حذف، أو قلب، أو وقف، لتحقيق نوع من التسهيل والتخفيف في اللفظ.

سابعاً: أنّ الظاهرة التي أطلق عليها اللغويون المحدثون بـ: (قانون الاقتصاد اللغوي)، التي تعني: أنّ المفردة، والجملة، التي يكثر استعمالها ودورانها على الألسنة، تكون معروفة ومفهومة، الأمر الذي يدفع المتكلمين الى الاقتصاد في لفظها، كان العرب قد وضعوا لبنانها وأسسها في اعتمادهم علة (كثرة الاستعمال) في تحليل ظاهرة الحذف خاصة، وكان باب (الحروف) أوسع الأبواب التي شملها مثل هذا الحذف.

ثامناً: أظهر البحث أن كثيراً من العلماء كانوا حريصين على التأكيد على أن ما يحصل من تغيير لكثرة الاستعمال، إنما هو مقصور على (السماع)، ولا ينبغي انسحابها على استعمالات أخرى؛ لأنّ للغتنا العربية ما يميّزها عن اللغات الأخرى، وهي أنها لغة القرآن الكريم، كتاب العربية الكبير، وأنّ القياس على ما يحصل من تطور وتغيير لكثرة الاستعمال اللغوي قد يمسّ أصولها الثابتة، وهذا واحد من العوامل التي كفّل للعربية أن تبقى حية، وأنّ يبقى القرآن الكريم اساس ديمومتها وحيويتها، وأن تبقى العربية الفصحى رمز وحدة هذه الأمة.

تاسعاً: استقرّ في ذهن الباحث أن ظاهرة الحذف لكثرة الاستعمال لم تكن محصورة في (باب الحروف) وإن كان حظه من الحذف أوسع ابواب الكلام، وأن جهداً كبيراً يجب أن يبذل في دراسة الحذف هذه في ابواب: الأفعال والاسماء، والحركات، وهو عازم على أن يبذل مثل هذا الجهد في بحث قادم، ان شاء الله، ومنه التوفيق.

الباحث

الهوامش:

- ١- ينظر: الخصائص: ٨٣-٨٠/١.
- ٢- المقتضب: ٦٠٢/١.
- ٣- الخصائص: ٨٦/١.
- ٤- المثل السائر: ٥٩-٥٨/٢.
- ٥- المصدر نفسه: ٦٢-٦١/٢.
- ٦- الحدود في النحو العربي: ٤٢/٤٠.
- ٧- البرهان في علوم القرآن: ١١٥/٣.
- ٨- الأشباه والنظائر في النحو: ٢٢/١.
- ٩- ينظر: المثل السائر: ٦١/٢.
- ١٠- الخصائص: ٣٦٠/٢.
- ١١- ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: ٢٦٦/١.
- ١٢- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٠/٣.
- ١٣- الكتاب: ١١/٤.
- ١٤- المصدر نفسه: ١٩٦/٢.
- ١٥- شرح المفصل لابن يعيش: ١٦٥/١.

- ١٦- ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٢.
- ١٧- الخصائص: ١٢٥/١-١٢٦.
- ١٨- المصدر نفسه: ١٢٤/١.
- ١٩- شرح المفصل لابن يعيش: ٥٧/٥.
- ٢٠- ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٠/٥، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٦٦/١.
- ٢١- الخصائص: ٤٩/١، وينظر: المدارس النحوية/ شوقي ضعيف: ١٣٧.
- ٢٢- شرح المفصل: لابن يعيش: ٣٤٤/٤.
- ٢٣- ينظر: همع الهوامع: ٣٦١/١.
- ٢٤- ينظر: معاني النحو: ٢٢٦-٢٢٧.
- ٢٥- الكتاب: ٤٥٧/٤.
- ٢٦- المصدر نفسه: ٣٠٢/٣.
- ٢٧- شرح المفصل: لابن يعيش: ١٨٧/٣.
- ٢٨- المصدر نفسه: ١٥٩/٣.
- ٢٩- المصدر نفسه: ١٦٥/١.
- ٣٠- ينظر: الترادف في اللغة: ٨٠-٨١.
- ٣١- دور الكلمة في اللغة: ستيفن اولمان: ١٠٩.
- ٣٢- معاني القرآن/ للفراء: ٩-٨/٢.
- ٣٣- صبح الاعشى: ١٧٥.
- ٣٤- أدب الكاتب: لابن قتيبة: ١٩٩-٢٠٠.
- ٣٥- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: م/٧١، ٥٢٠/٢.
- ٣٦- أدب الكاتب لابن قتيبة: ١٨٤.
- ٣٧- سر صناعة الأعراب: ١٨٥/٢.
- ٣٨- ينظر: همع الهوامع: ٤٧٩/٣.
- ٣٩- المترجل/ لابن الخشاب: ١٠٤.
- ٤٠- ينظر: اصول النحو العربي: ١١٤.
- ٤١- الحروف والاصوات اللغوية في مباحث القدماء والمحدثين ، بحث للدكتور هادي نهر/مجلة آداب المستنصرية/ العدد/ ١٩٨٤/٨ / ٢٠٧-٢٠٨.
- ٤٢- شرح المفصل/ لابن يعيش: ٢٦٥/٥.
- ٤٣- ينظر: الاصوات اللغوية: ٧٨.
- ٤٤- ينظر: العين للخليل: ٣٤٩/٣ ، ١٧/٤.
- ٤٥- النشر في القراءات العشر: ٤٢٨/١.
- ٤٦- العين: ٥٢/١.
- ٤٧- المصدر نفسه: ٣٠٢/٤.
- ٤٨- ينظر: في الاصوات اللغوية، دراسة في حروف المد: ٧١-٧٢.
- ٤٩- الكتاب: ٥٤٤/٣.
- ٥٠- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٢٧٦/٥.
- ٥١- ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٦/٥.
- ٥٢- ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٦/٥.
- ٥٣- المصدر نفسه: ٢٧٦/٥، وينظر: الكتاب: ٢٦٦/١.
- ٥٤- ارتشاف الضرب: ٢٤٣/١.
- ٥٥- الكتاب: ٢٧٩/٤.
- ٥٦- المصدر نفسه: ٢٧٩/٤.
- ٥٧- المصدر نفسه: ٥٤٦/٣.
- ٥٨- ينظر: لسان العرب: (رأى)، ١٠٩٣.
- ٥٩- الكتاب: ٥٤٦/٣.
- ٦٠- شرح المفصل/لابن يعيش: ٢٧٠/٥.
- ٦١- ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٠/٥.
- ٦٢- ينظر: شرح الشافية/ للرضي: ٣٧/٣.
- ٦٣- ينظر: المصدر نفسه: ٣٧/٣.
- ٦٤- ارتشاف الضرب: ٢٣١٩/٥.
- ٦٥- ينظر: شرح التسهيل: ٣٨/٢.
- ٦٦- شرح التسهيل: ٣٨٢/٢ ، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢٣١٩/٥.
- ٦٧- إعراب القرآن/للنحاس: ٦٧٢/١.
- ٦٨- ينظر: النحو الوافي: ٣٢٤/٣.
- ٦٩- ينظر: الكتاب: ٣٨٠/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣١٢-٣٢٢.
- ٧٠- ينظر: سر صناعة الاعراب: ٣١٤/١.
- ٧١- الكتاب: ٥/٣.
- ٧٢- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٨/٥، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٣٣١/٣.

- ٧٣- ينظر: شرح الكافية/للرضي: ٣٥٠/١.
- ٧٤- شرح المفصل/لابن يعيش: ٤١/١.
- ٧٥- ينظر: العين: ٥٧/١.
- ٧٦- الكتاب: ١٧٦/٤، وينظر: سر صناعة الاعراب: ٦/١.
- ٧٧- ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي: د. مهدي المخزومي: ٣١٦.
- ٧٨- الكتاب: ٣٨١/٤.
- ٧٩- ينظر: في الاصوات اللغوية، دراسة في حروف المد: ١٧-١٨.
- ٨٠- ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٣٣/٣.
- ٨١- الكتاب: ٣٣٩/٤.
- ٨٢- المصدر نفسه: ٤٣٥-٤٣٦.
- ٨٣- ينظر: سر صناعة الاعراب: ٢١/١.
- ٨٤- ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٨٤/٣.
- ٨٥- شرح المفصل/لابن يعيش: ٢٩/٣.
- ٨٦- ينظر: الخصائص: ٣٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٥-٢٤/٤.
- ٨٧- ينظر: العين: (هلم)، وشرح الكافية للرضي: ٢٥-٢٤/٤، تذكرة النحاة: ٣٦٧.
- ٨٨- الكتاب: ٥٢٩/٣.
- ٨٩- الخصائص: ٢٧٨/١.
- ٩٠- ينظر: معاني القرآن/للفراء: ٢٣/١، والخصائص: ٣٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٢-٤/٤، وخزانة الأدب: ٢٩٥/٦.
- ٩١- الخصائص: ٣٥-٣٦/٣، وينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٤٢-٤١/٤.
- ٩٢- شرح الكافية للرضي: ١٨٤/٣.
- ٩٣- الكتاب: ٤٠٥/٤.
- ٩٤- المقتضب: ٢٢٧/٢.
- ٩٥- شرح المفصل/لابن يعيش: ٤٠٦-٤٠٧/٢.
- ٩٦- المصدر نفسه: ٤٠٩/٢.
- ٩٧- ينظر: همع الهوامع: ٤٢١/٣.
- ٩٨- ينظر: شرح الأشموني: ١٨/٤.
- ٩٩- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٤١/٢.
- ١٠٠- ينظر: شرح الكافية/للرقصي: ١٣٣/٣.
- ١٠١- ينظر: شرح الأشموني: ١٦/٤.
- ١٠٢- شرح الكافية/للرضي: ١٣٣/٣، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢٤٩/١.
- ١٠٣- ينظر: المصدر نفسه: ١٣٣/٣، وشرح المفصل/لابن يعيش: ٩/٤.
- ١٠٤- ينظر: البحر المحيط: ٢١٦/٧، وهمع الهوامع: ٤٢٠/٣.
- ١٠٥- ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٤٩/١، وتذكرة النحاة: ٧١٨.
- ١٠٦- ينظر: شرح الكافية/للرضي: ٣١٤/١، الأنصاف في مسائل الخلاف: م/٤٥، ٣٢٣/١.
- ١٠٧- رصف المياني/للمالقي: ١٨٠-١٧٩، وينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: م/٣٧.
- ١٠٨- شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٦٧/٢.
- ١٠٩- ينظر: في الاصوات اللغوية: ٩٥.
- ١١٠- سر صناعة الأعراب: ٢١/١.
- ١١١- الكتاب: ١٨٤/٤.
- ١١٢- المقتضب: ٢٢٧/٢.
- ١١٣- الكتاب: ٢١٤/٢.
- ١١٤- ينظر: هامش السيرافي على كتاب سيبويه: ٢١٤/٢.
- ١١٥- شرح التسهيل: ٢٦٢/٣، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٠٧/٤.
- ١١٦- ينظر: شرح الكافية/للرضي: ٣٥٩/١.
- ١١٧- شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٤٩/١.
- ١١٨- الكتاب: ٢٠٩/٢، وينظر: شرح جمل الزجاجي: ١٠٤/٢.
- ١١٩- ارتشاف الضرب: ١٨٥٣/٤.
- ١٢٠- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٤٩/١.
- ١٢١- الكتاب: ٣٩٩/٤.
- ١٢٢- ينظر: البحر المحيط: ١٢١/١.
- ١٢٣- ينظر: إعراب النحاس: ٢٠٢-٢٠٣، والارتشاف: ١١٣-١١٤.
- ١٢٤- ينظر: العين: ٥٨/١، والكتاب: ٤٣٣/٤.
- ١٢٥- شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٥/٥.
- ١٢٦- ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٧-٣٤٨/٢.
- ١٢٧- الكتاب: ١٩٦/٢، وينظر أيضاً: إعراب النحاس: ٧٣/٥.
- ١٢٨- ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٩٨/١.
- ١٢٩- ينظر: المقتضب: ١٦٧/٣.
- ١٣٠- ينظر: همع الهوامع: ٣٨٨/١، المدارس النحوية/لشوقي ضيف: ٣٢٥.
- ١٣١- الخصائص: ٨٩/١-٩٠.
- ١٣٢- الكتاب: ١٨٤/٤.

- ١٣٣- مجمع البيان للطبرسي: ٥٥١/٤.
- ١٣٤- معاني النحو: ٢٤٨/١.
- ١٣٥- ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٨/١-٢٥٢.
- ١٣٦- الكتاب: ١٨٤/٤.
- ١٣٧- ينظر: الخصائص: ٩٠/١، وارتشاف الضرب: ٣٤١٢/٥.
- ١٣٨- المنصف/لاين جني: ٢٢٨/٢.
- ١٣٩- ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٨/١، وارتشاف العرب: ٤٣١٢/٥.
- ١٤٠- ينظر: الخصائص: ٩٠/١، سر صناعة الاعراب: ١٩٥/٢ وشرح التسهيل: ٣٤٨/١، وشرح الاشموني: ٢٥١/١.
- ١٤١- شرح التسهيل: ٣٤٨/١.
- ١٤٢- ينظر: الكتاب: ٣٦٨/٢-٢٦٩.
- ١٤٣- ينظر: همع الهوامع: ٦٤/١.
- ١٤٤- ينظر: مغني اللبيب: ٣٨٠/١.
- ١٤٥- ينظر: المقتضب: ٢٦٣/١.
- ١٤٦- ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٧/١، ومغني اللبيب: ٢٤٤/٢.
- ١٤٧- ينظر: معاني النحو: ٧٥-٧٣/١.
- ١٤٨- ينظر: الدراسات الصوتية في كتاب العين: ٣١٩-٣٢١.
- ١٤٩- الكتاب: ٣٦٩/٢.
- ١٥٠- المقتضب: ٢٧٦/١.
- ١٥١- ينظر: شرح المفصل/لاين يعيش: ٣٤٨/٢.
- ١٥٢- فقه اللغات السامية/لبروكلمان: ٧٩.
- ١٥٣- معاني النحو: ٣٨٧/١.
- ١٥٤- المصدر نفسه: ٣٨٧/١.
- ١٥٥- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٤٧، ٤٦٩/١.
- ١٥٦- الكتاب: ٥٠٣-٥٠٢/٣، وينظر ايضاً: شرح جمل الزجاجي: ٤٧/١، وشرح التسهيل: ٦٩/٣.
- ١٥٧- ينظر: ظاهرة التتوين في اللغة العربية: مقدمة الكتاب.
- ١٥٨- شرح الكافية/للرضي: ٥٢٠/٤، وينظر: ارتشاف الضرب: ٦٧/٢.
- ١٥٩- ينظر: ظاهرة التتوين في اللغة العربية: ١٠.
- ١٦٠- ينظر: المقتضب: ٥٧٩/٢.
- ١٦١- الخصائص: ٩٠-٨٩/١.
- ١٦٢- الكتاب: ٥٠٤/٣.
- ١٦٣- المصدر نفسه: ٥٠٤-٥٠٥/٣.
- ١٦٤- ينظر: المصدر نفسه: ٥٠٦/٣.
- ١٦٥- سر صناعة الأعراب: ١٨٢/٢.
- ١٦٦- ينظر: شرح الكافية/للرضي: ٥١٢/٤.
- ١٦٧- شرح التسهيل: ٢٥١/٣.
- ١٦٨- المقتضب: ٥٧٩/٢.
- ١٦٩- ينظر: معاني النحو: ٩٤/١.
- ١٧٠- ينظر: اصلاح الخليل: ٣٣٨.
- ١٧١- ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٨٩/٤.
- ١٧٢- ينظر: سر صناعة الأعراب: ١٨٥/٢، والحل في اصلاح الخل: ٣٣٨.
- ١٧٣- ينظر: الكتاب: ٥٠٤/٣، والحل في اصلاح الخل: ٣٣٨.
- ١٧٤- المقتضب: ٥٨٢/٢.
- ١٧٥- شرح الكافية: للرضي: ٥٢١/٤.
- ١٧٦- ينظر: المقتضب: ٥٨٢/٢، التيسر في القراءات السبع: ١١٨ وشرح المفصل/لاين يعيش: ٣٣٤/١.
- ١٧٧- ينظر المقتضب: ٥٧٩/٢، وسر صناعة الاعراب: ١٨٧/٢.
- ١٧٨- سر صناعة الأعراب: ١٨/٢.
- ١٧٩- ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٤١/٢.
- ١٨٠- شرح المفصل/لاين يعيش: ٣٣٣/١.
- ١٨١- ينظر: سر صناعة الأعراب: ١٨٤/٢.
- ١٨٢- المصدر نفسه: ١٨٢/٢.
- ١٨٣- سر صناعة الأعراب: ١٨٤/٢.
- ١٨٤- ينظر: العين: ٢٦/٤، شرح جمل الزجاجي: ١١٣/٢، إرتشاف الضرب: ٢٢٢٧/٥.
- ١٨٥- الكتاب: ٢٣٩/٢.
- ١٨٦- شرح جمل الزجاجي: ١١٣/٢، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٧/٥.
- ١٨٧- ينظر: المصدر نفسه: ١١٣/٢.
- ١٨٨- ينظر: شرح الأشموني: ٦٢/٣.
- ١٨٩- الكتاب: ٢٣٩/٢.
- ١٩٠- شرح جمل الزجاجي: ١١٣/٢.

- ١٩١- شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٤٧/١.
- ١٩٢- العلل في النحو: ٢٠٩.
- ١٩٣- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٧٤/١.
- ١٩٤- الكتاب: ٢٥٦/٢.
- ١٩٥- شرح جمل الزجاجة: ١١٣/٢.
- ١٩٦- شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٧٤/١.
- ١٩٧- ينظر: المصدر نفسه: ٣٨٠/١.
- ١٩٨- الكتاب: ٢٤٠/٢.
- ١٩٩- ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: م/٤٨، ٣٤٧/١، وارتشاف الضرب: ٢٢٢٧/٥.
- ٢٠٠- الكتاب: ٢٦٩/٢.
- ٢٠١- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٨٠/١.
- ٢٠٢- ينظر: المصدر نفسه: ٣٨١-٣٨٠/١.
- ٢٠٣- ينظر: العلل في النحو: ٢٠٩، وشرح المفصل/لابن يعيش: ٣٨٦/١.
- ٢٠٤- هامش كتاب سيبويه: ٢٥٦/٢.
- ٢٠٥- ينظر: العلل في النحو: ٢١٠.
- ٢٠٦- شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٧٦-٣٧٧، وينظر شرح التسهيل: ٢٨٠/٣.
- ٢٠٧- ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٧/١.
- ٢٠٨- ينظر: شرح الأشموني: ٦٤/٣.
- ٢٠٩- ينظر: الكتاب: ٢٤٤/٢.
- ٢١٠- ينظر: إرتشاف الضرب: ٢٢٣٦/٥.
- ٢١١- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٣٧٩/١.
- ٢١٢- الكتاب: ٢٣٩/٢.
- ٢١٣- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ١٠٤/٢، وشرح الأشموني: ٤٦٩/٢.
- ٢١٤- ينظر: إرتشاف الضرب: ٢٢٣٩/٥.
- ٢١٥- شرح التسهيل: ٢٨٥/٣.
- ٢١٦- ينظر: صناعة الأعراب: ٢٧١/١.
- ٢١٧- شرح المفصل/لابن يعيش: ٥١٦/٤.
- ٢١٨- الكتاب: ١٩٦/٢.
- ٢١٩- المصدر نفسه: ١٦٣/٢.
- ٢٢٠- المصدر نفسه: ١٢٨/٣.
- ٢٢١- المصدر نفسه: ١٥٤/٣.
- ٢٢٢- ينظر: ديوان الحماسة لأبي تمام/شرح التبريزي: ٧٥/١.
- ٢٢٣- ينظر: شرح الكافية/للرضي: ٧٣/٢.
- ٢٢٤- إرتشاف الضرب: ٢٠٨٩/٤، وينظر: شرح التسهيل: ٨٠/٢.
- ٢٢٥- ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٣٨/١.
- ٢٢٦- ينظر: المقتضب: ٣٧-٣٥/٢، شرح جمل الزجاجة: ٣٠٥-٣٠٤/١.
- ٢٢٧- ينظر: الكتاب: ١٢٧-٢٨، ومعاني القرآن/للفراء: ١٤٨/١ والمقتضب: ٣٤٢/٢.
- ٢٢٨- الكتاب: ١٢٦-١٢٧/٣.
- ٢٢٩- المصدر نفسه: ١٢٧/٣.
- ٢٣٠- معاني القرآن/للفراء: ٥٨/١، ١٤٨.
- ٢٣١- المصدر نفسه: ١٤٨/١.
- ٢٣٢- ينظر: الكتاب: ٢٩/٣.
- ٢٣٣- الروض الأنف للسهيلى: ٢٣١/٣.
- ٢٣٤- ينظر: النحو الوافي: ١٣٦/٢.
- ٢٣٥- ينظر: شرح الكافية/للرضي: ٢٧٣/٢.
- ٢٣٦- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٤٢٦-٤٢٧، شرح جمل الزجاجة: ٣٢٧/١ وارتشاف الضرب: ١٤٣٠/٣.
- ٢٣٧- شرح جمل الزجاجة: ٣٢٨/١.
- ٢٣٨- الكتاب: ١٠/٤.
- ٢٣٩- معاني القرآن/للفراء: ٢٤٣/٣، وينظر: تفسير القرطبي: ١٤٢/١٩.
- ٢٤٠- شرح الكافية/للرضي: ١٥/٢.
- ٢٤١- ينظر: شرح التسهيل: ٨١/٢، وارتشاف الضرب: ٢٠٨٩/٤.
- ٢٤٢- الفوائد الضيائية: ٢٧٠/١.
- ٢٤٣- شرح الكافية/للرضي: ١٥/٢.
- ٢٤٤- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٤٧/١، وشرح جمل الزجاجة: ٣٢٨/١ وارتشاف الضرب: ١٤٣٦/٣.
- ٢٤٥- إرتشاف الضرب: ١٤٣٦/٣.
- ٢٤٦- ينظر: شرح جمل الزجاجة: ٣٢٨/١، وارتشاف الضرب: ١٤٣٥/٣.
- ٢٤٧- شرح المفصل/لابن يعيش: ٤٢٧/١.
- ٢٤٨- ينظر: شرح جمل الزجاجة: ٣٢٨/١.
- ٢٤٩- ينظر: شرح الكافية/للرضي: ١٥/٢.
- ٢٥٠- ينظر: شرح جمل الزجاجة: ٣٢٩/١.

- ٢٥١- نظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٢٩٦/٤.
 ٢٥٢- النحو الوفي: ١٣١/٢.
 ٢٥٣- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٠٥/١.
 ٢٥٤- ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٥/١.
 ٢٥٥- ينظر: المصدر نفسه: ٣٠٦/١، وشرح المفصل/لابن يعيش: ٢٩٦/٤ وخزانة الادب: ٦٧٢/٢٧.
 ٢٥٦- خزانة الادب: ٦٧٢/٧.
 ٢٥٧- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٠٥/١.
 ٢٥٨- العلل في النحو: ١٨٥.
 ٢٥٩- المصدر نفسه: ١٨٥.
 ٢٦٠- شرح جمل الزجاجي: ٣٠٦/١.
 ٢٦١- ينظر: لمصدر نفسه: ٣٠٦/١، وضرائر الشعر/لابن عصفور: ١٤٥-١٤٦ وخزانة الادب/٧٦١/٣.
 ٢٦٢- ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٠٧/١، وشرح الكافية/للرضي: ٢٧٣/٢.
 ٢٦٣- ينظر: المصدران السابقان.
 ٢٦٤- الكتاب: ١٦٢/٢، وينظر منه: ١١٥/٢، ١٢٧/٣-١٢٨.
 ٢٦٥- ينظر: شرح المفصل:/لابن يعش: ٢٦١/٥، وشرح الكافية/للرضي: ٣١٣/٣.
 ٢٦٦- ينظر: هامش السيرافي على كتاب سيبويه: ١١٥/٢.
 ٢٦٧- ينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٢٦١/٥، ارتشاف الضرب: ١٧٦٣/٤ وخزانة الادب: ٢٢٢/٣.
 ٢٦٨- ينظر: خزانة الأدب: ٢٢٢/٣.
 ٢٦٩- شرح الكافية/ للرضي: ٣١٣/٣، وينظر: شرح المفصل/لابن يعيش: ٢٦١/٥ وارتشاف الضرب: ١٧٦١/٤ وخزانة الأدب: ٢٢٢/٣.
 ٢٧٠- شرح المفصل/لابن يعيش: ٥١٦/٤.

مصادر البحث ومراجعته

- القرآن الكريم
- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.
- إرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الأشباه والنظائر في النحو: أبو الفضل عبد الرحمان الكمال ابو بكر جلال الين السيوطي (ت ٩١١هـ) تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية/القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، شركة الطباعة الفنية.
- الأصوات اللغوية: الدكتور ابراهيم أنيس، ط٤، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩م.
- اصول النحو العربي: الدكتور محمد خير حلواني، جامعة تشرين، ١٩٧٩م، اللاذقية، سوريا.
- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) تح: الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني/بغداد، وزارة الأوقاف، إحياء التراث الاسلامي (د.ت).
- أمالي ابن الحاجب: ابو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل/ بيروت، ودار عمار/ عمان، ١٩٨٩م.
- الانصاف في مسائل الخلاف: الشيخ الامام كمال الدين ابو البركات عبد الرحمن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل/١٩٨٢م.
- البحر المحيط: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) ط٢/١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، دار الفكر للطباعة والنشر.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٨م.
- تذكرة النحاة: أثير الدين ابو عبد الله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: غفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة/١٩٨٦م.
- الترادف في اللغة: حاكم مالك لعبيي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، ١٤٠هـ-١٩٨٠م.
- التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه، أوتوبرتزل، استانبول، مطبعة الدولة: ١٩٣٠م. أعادت صبغة مكتبة المثني/بغداد.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧٠هـ)، ط٣، دار الكاتب العربي، ١٣٨٣هـ-١٩٦٧م.
- الحدود في النحو العربي: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) ضمن كتاب (رسائل في النحو واللغة) تح: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، وزارة الثقافة والاعلام، دار الجمهورية/ بغداد ١٣٩٩هـ-١٩٦٩م.
- الحروف والأصوات اللغوية في مباحث القدماء والمحدثين: الدكتور هادي نهر، بحث في مجلة، آداب المستنصرية، العدد الثامن، ١٩٨٤، ص٢٠٨-٢١٢.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الحمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.
- خزانة الأدب ولب لباي لسان العرب: عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) مطبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، الناشر دار الكتاب العربي/بيروت/لبنان، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه: الدكتور مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد، ٩٦٠م.

- دراسة الصوت اللغوي: الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٦م.
- الدراسات الصوتية في كتاب العين في ضوء على اللغة الحديث: موقف عليوي خضير، رسالة ماجستير، على الآلة الطباعة، المستنصرية/الأداب، ١٩٨٥م.
- دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، تعريب الدكتور كمال محمد بشر، ط٤، القاهرة، ١٩٧٥م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام: شرح العلامة التبريزي (ت ٥٠٢هـ)، مكتبة النوري/دمشق/ (د.ت).
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، (ت ٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: عبد الرحمن السهيلي (ت ٥٨١هـ) تح: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، ١٩٧٠م.
- سر صناعة الاعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: قدم له ووضع فهرسه: حسن محمد، اشرف الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ١٩٦٤م، مطبعة السعادة/مصر.
- شرح المفصل للزمخشري: موقف الدين أبو البقاء يعيش بن علي يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠١١م، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان.
- صبح الاعشى في صناعة الانشا: أحمد بن علي الفافشندي (ت ٨٢١هـ) شرحه وعلق عليه: محمد حسن شمس الدين، دار الكتب للطباعة والنشر، بيروت/لبنان.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) تح: السيد ابراهيم محمد، ط٢، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ظاهرة التثنية في اللغة العربية: الدكتور عوض المرسي جهادي، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
- العلل في النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بابن الوراق (ت ٣٨١هـ) تح: مها مازن مبارك، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تح: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور ابراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة: رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- الفوائد الضيائية: شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- في الاصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية: الدكتور غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، الجمهورية العراقية، دار الشؤون الثقافية والنشر: ١٩٨٤م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ١٩٨٨م.
- لسان العرب: العلامة ابن منظور (ت ٧١١هـ)، قدم له: العلامة الشيخ عبد الله العلايلي، اعداد وتصنيف: يوسف خياط ونديم مرعشلي دار لسان العرب/ بيروت/ لبنان.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين نصر الله بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ كامل محمد عويضة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان/ ١٩٨٩م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان/ ١٣٧٩هـ.
- المدارس النحوية/شوقي ضيف، دار المعارف/ القاهرة/ ١٩٧٦م.
- المرتجل: أبو محمد عبد الله بن أحمد الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تح: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، عالم الكتب / بيروت/ لبنان، (د.ت).
- معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٧م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن زيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: حسن محمد، ومراجعة الدكتور إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية/بيروت/لبنان/ ١٩٩٩م.
- المنصف: شرح الأمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني البصري، تح: ابراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، شركة مصطفى الباني الحلبي/ القاهرة/ ١٩٥٤م.
- النشر في القراءات العشر: الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهي . بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) مراجعة: على محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد، مصر.
- همع الهوامع في شرح جمل الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) تح: أحمد شمس الدين، ط١، منشورات دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/ ١٩٨٩م.